نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد

د. علاء أحمد إبراهيم رزق

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة أسوان

sabulnasr@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

رزق، علاء أحمد إبراهيم (٢٠٢٢) نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار - دراسة نظرية تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)ج٢، ٦٩ - ١٣٥.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار - دراسة نظرية تطبيقية

د. علاء أحمد إبراهيم رزق

ملخص البحث:

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على موقف البنوك التجارية فى البيئة المصرية كأحد اقتصاديات الدول الناشئة من القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وإستكشاف أهم ما يواجه هذا الإفصاح من مشكلات وتحديات، بالإضافة الى محاولة طرح بعض الجوانب التى قد تساهم فى تحسين القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال فى ضوء متطلبات بازلIII.

وقد خلص الباحث من تحليل بعض الدراسات المحاسبية السابقة , والتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للبنوك التجارية فى مصر الى ضعف عملية القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وتعقد متطلبات الإفصاح عنها , كما ان إعدادها يحتاج الى مستوى فنى عالى بالإضافة الى تداخل وتكرار المعلومات عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة ما بين الايضاحات المتممة , وتعليق ومناقشة الإدارة , وتقرير الإفصاح الخاص بالركيزة (٣) , وكذلك عدم الإهتمام الكافى بالإفصاح عن المعلومات النوعية للمخاطر ذات الصلة , فضلاً عن أن المتطلبات التنظيمية للقياس ولإفصاح عن المخاطر مازالت تحتاج إلى المزيد من التحسينات وإستناداً إلى ذلك تتضح أهمية التنسيق بين الوسائط الثلاثة للإفصاح بحيث تتضمن معلومات نوعية ووصفية مكملة لبعضها , وكذلك الحد من تكرار المعلومات بين هذه الوسائط بالإضافة الى أهمية إنشاء جهة إشراف فنية تركز على خلق بيئة رقابية مناسبة للقطاع المصرفي , وتوفير مجموعة من الإرشادات الواضحة فيما يختص بسياسة الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة ومتابعتها , كما تتضح أهمية تبني البنوك التجارية لتقرير الأعمال المتكامل , وكذلك الاهتمام بتطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة وإختبارات الضغوط فى إدارة المخاطر , ووضع خطط لطوارئ التمويل والتصدي لمخاطر السيولة فى الآجلين القصير والطويل الاجل .

وتقدم نتائج الدراسة إشارات مفيدة لكل من البنوك والهيئات الرقابية فيما يتعلق بالتنسيق بين المتطلبات التنظيمية للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال، وعلى المستوي الأكاديمي قد تقدم نتاج الدراسة رؤية أكثر وضوحا حول جوانب تحسين هذا القياس والإفصاح وأهمية إعداد تقرير الأعمال المتكاملة بالبنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: قياس كفاية راس المال، الإفصاح عن كفاية رأس المال، إدارة المخاطر، متطلبات بازل III, تقرير الإفصاح الخاص بالركيزة الثالثة، تقرير الأعمال المتكامل، التوكيد المهني، والبنوك التجارية المصرية.

أولاً: مقدمـــة البحـــث:

تتصف بيئة الأعمال المصرفية بالتغيرات السريعة والمتلاحقة فى ظل وجود مناخ إقتصادي غير مستقر لذلك تحرص الجهات التنظيمية والتشريعية على إعادة التفكير فى مدي ملائمة الإجراءات المنظمة للقطاع المصرفى لتأمين كفاية رأس مال البنوك , فخلال الفترة الماضية أدت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ -٢٠٠٨) , إلى خلق مخاوف كثيرة حول فعالية التقارير المالية , وإدارة المخاطر , وممارسات الإفصاح فى البنوك

(***Beltratti and Stulz,2012 : Erkens et al ., 2012***) مما أدي الى إصدار بازل ***III*** فى عام (٢٠١٠) , بالإضافة الى تعديل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال من اجل مخاطر السوق فى ٢٠١٩ والتى سوف تطبق فى يناير ٢٠٢٢ (***Basel Committee on Banking Supervision, 2019***) كما أن الأزمة الحالية الناتجة عن جائحة كورونا قد تستدعى النظر مرة أخرى فى تقييم ذلك القياس والإفصاح ومتطلبات كفاية رأس المال خاصة مع إرتباط تطبيقها بالعديد من المشكلات فى الدول النامية مثل صعوبة وتعقد إجراءات التطبيق , والحاجة إلى الخبرات الفنية وهيكل رأس مال قوى , وإجراءات حوكمة فعالة .

(***Boora and Jangra , 2019***) ، لذلك تحاول الدراسة الحالية قياس وتحليل ممارسات الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر فى البنوك التجارية بالبيئة المصرية كأحد أهم الإقتصاديات فى الدول الناشئة لتحديد المشكلات المتعلقة بذلك الإفصاح ومحاولة طرح بعض الجوانب التى قد تساهم فى تحسينه فى ضوء متطلبات لجنة بازل***III*** .

كما تحاول الدراسة تقييم أثر تطبيق معايير بازل ***III*** ومعايير التقارير المالية الدولية (***IFRS***) على القياس و الإفصاح عن المخاطر فى القوائم المالية للبنوك التجارية لتحقيق التوافق بين هذه المعايير لحماية البنوك من الأزمات المالية و قد إعتمدت الدراسة على إستخدام البيانات الفعلية للقوائم المالية الحديثة لمجموعة من البنوك التجارية العاملة فى مصر و أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين أساليب القياس و الإفصاح عن مخاطر الإئتمان و السيولة فى كلاً من معايير بازل ***III*** و معايير التقارير المالية الدولية (***IFRS***) كما توصلت الدراسة إلى أن تطبق معايير بازل ***III*** سوف تساعد البنوك على التصدى للمخاطر التى تتعرض لها إلا أنها ستواجه بعض الصعوبات عند تطبيق هذه المعايير.

كما تضمنت بازل ***III*** تعديلات على بازل ***II*** تتمثل فى : (البنك المركزى ، ٢٠١٩)

- تحسين نوعية وزيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨٪ إلى ١٠،٥٪ .
- إلغاء الشريحة الثالثة لرأس المال، وإقتراح نسب جديدة للوفاء بمتطلبات السيولة للحد من مخاطرها .

- الإعتماد على نموذج التقييم الداخلى(***IMM***) لحساب مخاطر الإئتمان .
- إدخال معيار جديد يعرف بنسبة الرفع المالى .
- تخصيص جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق .
- تغطية نوع جديد من المخاطر وهى مخاطر الجهات المقترضة المقابلة .
- إلزام البنوك بوضع برنامج شامل لإختبارات ضغط الطرف المقابل لتقييم قدرة البنك على إستيعاب الصدمات الناتجة عن مخاطر الإئتمان والسوق .
- طرح تعديلات تتعلق بقياس وإدارة المخاطر وخاصة مخاطر الشهرة حيث أدخلت تعديلات على عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها فى الدعامة الثانية فى بازل ***II*** وطرق القياس والإفصاح عن المخاطر الواردة فى معايير التقارير المالية الدولية (***IFRS***) رقم ٧ ورقم ٩ بهدف تدعيم الأسس النظرية الواردة بالمعايير المحاسبية والخاصة بالقياس والإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية .

لذا سوف يقوم الباحث بإعداد مدخل مقترح للقياس والإفصاح المحاسبى عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر فى البنوك التجارية لتقييم قدرة البنك على الإستمرار فى ممارسة النشاط من عدمه.

ثانيًا: مشكلـــــة البحـــــث:

تتعرض البنوك عند ممارستها أنشطتها للعديد من المخاطر التى تؤثر على كفاءتها وفى قدرتها على الإستمرار فى أنشطتها وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها . ويتزايد مستوى وأثر تلك المخاطر مع تعاظم حجم البنك وتنوع وتعقد منتجاته وخدماته المصرفية .

ولقد إزدادت الحاجة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية والإفصاح عنها فى الآونه الأخيرة خاصة بعد ألزمت إتفاقية بازل الثالثة البنوك بضرورة إيجاد وسيلة للتحقق من الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة . لذلك كان لا بد للمحاسبة أن يكون لها دورها الريادى فى توفير مقاييس كمية ووصفية ، وكذلك مقاييس مالية وأخرى غير مالية تساهم فى القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية بهدف التخفيف من من أثارهامن ناحية ، وتعظيم قيمة البنك من ناحية أخرى .

ولذلك قدم الأدب المحاسبي من خلال بعض النظريات عدداً من التفسيرات النظرية للإفصاح عن المخاطر، فنظرية الوكالة تتوقع أن زيادة الإفصاح عن المخاطر يمكن أن تعزز المراقبة الإدارية، وتقلل من عدم تماثل المعلومات وهو الأمر الذى يمكن أن يخفض من تكلفة رأس المال من خلال تحسين التصنيف الإئتمانى للبنك (***Kuane and Qin,2013***) ، كذلك توضح نظريات الإشارة ***signalline*** والشرعية ***legitimacy*** والإعتماد على الموارد ***Resource***

Dependence أن تحسين الإفصاح عن المخاطر يمكن أن يرسل إشارات مهمة إلى وكالات التصنيف الإئتمانى حول الأداء الحالى والمستقبلى ونقاط القوة فى ممارسات إدارة المخاطر للبنك، ويسهل الوصول إلى الموارد ، ويضفي الشرعية على عمليات البنوك ، وبالتالى يخفض من تكلفة رأس المال عن طريق تعزيز التصنيف الإئتماني الخاص بها (***Elamer et al,.2020***) .

فى هذا السياق، لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتجنب حالات الفشل قام المشرعين بإلزام البنوك بحد أدنى من المتطلبات فيما يتعلق بكمية المعلومات التى يتم تقديمها فى التقارير المالية للبنك، وتعتبر المتطلبات التنظيمية للإفصاح أمر جوهرى لفهم البيئة التى يعمل ويتنافس فيها البنك وبشكل خاص فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر(***Cotter et al,.2011***) وعلى ذلك فتحليل المتطلبات التنظيمية المحلية والدولية لإفصاح البنوك يعتبر أمر رئيسى للدراسة الحالية، ويعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى إستناداً إلى دراسة

(***Polizzi and Scamella,2020***) من خلال تحليل الوسائط الثلاثة الرئيسية للبنك للإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر وهى إيضاحات القوائم المالية وتعليق الإدارة والتقرير المعتمد على إرشادات بازل***III*** الركيزة الثالثة ***The Basel Pillar (3) disclosure repor t***، وذلك بهدف إستكشاف مدى إلتزام البنوك المصرية بمتطلبات الإفصاح، وإستكشاف إمكانيات التحسين لممارسات الإفصاح الحالية.

وقد كشفت الأزمة المالية في عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) عن أوجه القصور في بازل ***III*** فيما يتعلق بإدارة المخاطر المنهجية ، كما كشفت عن مشكلة الخطر الأخلاقى المرتبطة بمنهجية بعض البنوك العالمية والتى كانت السبب في تعرضها للإنهيار. وكذلك وجود العديد من الصعوبات التى تواجه قياس وإدارة المخاطر والإفصاح عنها ومنها : (العقيلي، وعبد الدايم ، ٢٠١٥)

- عدم وجود إطار منهجى لحصر وتعريف وقياس المخاطر ورصدها ورقابتها والحد من آثارها
- الإفتقار لوجود إطار منهجى وإجراءات واضحة كمحددات رئيسية حاكمة فى مجال قياس وإدارة المخاطر والإفصاح عنها ومن ثم تقييم مدى قدرة البنك على الإستمرار
- ثقافة المخاطر التشغيلية معروفة حديثاً مما يصعب إخضاعها للقياس الكمى ، كما أنها يمكن أن تحدث فى أى نشاط وأى مكان فى البنك .

وقد دفعت هذه الأزمة المشرعين فى العديد من دول العالم للتركيز بشكل وثيق على متابعة الحوكمة والإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز فعالية القياس الإفصاح عن المخاطر وآليات الحوكمة داخل القطاع المصرفي، كما أدت إلى تغير أساسي في وجهة نظر المشرعين بإتباع مدخل احترازي كلى (***Yellen,2013***) ، ولتخفيف آثار الأزمة طرح الأكاديميين وواضعي السياسات التشدد في السياسات الاحترازية الكلية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وذلك بهدف منع المخاطرة الزائدة من البنوك(***Tanullo 2010Harris & Raviv,2014***)،

وفي عام (٢٠١٧) قامت اللجنة بإصلاحات في إصدار بازل ***III*** لعام (٢٠١٠) بهدف تحسين المصداقية في حساب المخاطر وتحسين مقارنة المركز الرأسمالي للبنك، وأدخلت اللجنة بعض التغيرات في حساب مخاطر الائتمان.

وقد أكد الأدب المحاسبي على أن الإطار العام للقياس والإفصاح في البنوك التجارية يخضع في تنظيمه لكن من إرشادات بـازل (١, ٢ ,٣)، والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية المكافئة (على سبيل المثال، المعيار الدولي للتقارير المالية***IFRS7,9*** المعيار المحاسبي الدولي ***LAS 32,39***،) وقواعد الحوكمة (على سبين المثال إرشادات البنك الدولي)، وبشكل عام، تركز إرشادات بازل وقواعد الحوكمة والمعايير المحاسبة على الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بكفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة وهو ما يساهم فى التقييم المستقبلى للبنك (***Tarullo,2010***) ويخفف من آثار الصدمات المصرفية على الاقتصاد الحقيقى. (***Scliwert,2018***) بالإضافة إلى ما سبق، فإن إلتزام البنك بشكل حقيقى وفعال بمتطلبات القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال قد يتطلب وجـود وسيله للتحقق من ذلك القياس والإفصاح، وفى هذا السياق يجب ملاحظة أن الجزء المحاسبى من متطلبات القياس والإفصاح - الذي يظهر في القوائم المالية - يخضع بطبيعة الحال للمراجعة الإلزامية، وبالتالى بثار التساؤل حول القياس والإفصاح الذى لا يدخل ضمن نطاق المراجعة الإلزامية حيث يمكن المطالبة بأن يقوم المرجع الخارجي بتوفر شكل من أشكال التحقق للإفصاح المرتبط بتقرر بازل ***III*** الركيزة (٣). وهنا تظهر أهمية خدمات التوكيد التي يقدمها المراجع (***Marotm.,2019***) حيث يحتاج الأطراف أصحاب المصلحة إلى الثقة فى المعلومات، وخدمات التوكيد يمكن أن تلبي طلبات السوق، سواء طلب داخلى من البنك نفسه حيث يمكن أن تساعد الإدارة على تحسين جودة أنظمتها وضوابطها الداخلية، أو طلب خارجى من الأطراف أصحاب المصلحة بتوفير الثقة فى القياس والإفصاح، إلا إنه يجب مراعاة أن متطلبات المراجعة سوف تزيد من عبء تكلفه توفير نموذج للقياس والإفصاح لدى البنوك.

<u>ولهذا تتبلور مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤلات البحثية الآتية:</u>

- ما هو موقف البنوك التجارية بمصر من القياس الإفصاح عن كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر ذات الصلة ؟.
- هل هناك مجال لتحسين ذلك القياس والإفصاح فى ضوء متطلبات بازل ***III***؟
- ما هى المشكلات أو العقبات التي تواجه التزام البنوك التجارية بالإطار التنظيمى للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال ؟،
- ما هي الجوانب المقترحة لتحسين جودة القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال بالبنوك التجارية فى ضوء متطلبات بازل ***III*** ؟

- هل المدخل المقترح يساعد على تحسين جودة القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال، وتحقيق كفاءة وفعالية عملية الرقابة والإشراف فى البيئة المصرفية المصرية الحديثة ؟

ثالثا: أهداف البحـــــث:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تطوير أسلوب لقياس معدل كفاية رأس المال للوصول إلى معيار يتضمن مختلف العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال وتحقيق الملاءة المطلوبة ويعكس بدرجة كافية المخاطر التى تواجه البنوك التجارية وفق أركان معيار كفاية رأس المال الواردة فى إتفاقية بازل ***III*** . وبالتالى إقتراح إطار يساعد على تحسين جودة القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة ، وتحقيق كفاءة وفعالية عملية الرقابة والإشراف فى البيئة المصرفية المصرية الحديثة فى ضوء متطلبات بازل ***III*** لتقييم القدرة على الإستمرار، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة المشكلات التى تواجه إلتزام البنوك التجارية بالإطار التنظيمى للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال.
- مناقشة بعض الجوانب المقترحة التى تشكل فيما بينها إطار يمكن أن يساهم فى تحسين القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال فى ضوء متطلبات بازلIII
- التحقق من قابلية الإطار المقترح للتطبيق فى الواقع العملى للقطاع المصرفى المصرى عن طريق التعرف على أراء العاملين بقطاع المخاطر فى البنوك فى مدى ملاءمة وأهمية الإطار المقترح وقابليته للتطبيق فى الواقع العملى .

رابعًا: أهميـــــة البحـــــث:

من الناحية العلمية:

يكتسب البحث أهميته العلمية فى تناول مشكلة مستمرة وهامة تؤثر على شفافية التقارير المالية للبنوك وإمكانية الإعتماد عليها وتناولها لخدمة التوكيد المهنى على تقرير بازل ***III*** ، الركيزة الثالثة مما يعزز من ثقة الأطراف أصحاب المصلحة فيما يتضمنه هذا التقرير من معلومات. كما يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من كونه يساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التى تركز على تناول الإطار التنظيمى للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وهو ما يساهم فى زيادة فهم وإدارك ممارسات القياس والإفصاح عن المخاطر، وكيفية إداراتها بالبنوك التجارية فى مصر بما يساهم في تعزيز ثقة الأطراف أصحاب المصالح فيما يتضمنه هذا الإطار من إعادة الثقة فى صلاحية مقررات بازل ***III*** للقياس والتطبيق ، خاصة مع ظهور العديد من المشكلات والأزمات فى القطاع المصرفى المصرى أثناء جائحة كورونا(Asger Lau Andersen,2020).

من الناحية العملية:

لا شك أن الربط بين الجوانب العلمية الفلسفية لأنشطة البنوك وواقع الممارسة العملية لها يساهم التعرف على محددات جودتها ودورها فى المساهم فى زيادة فهم وإدارك ممارسات الإفصاح عن المخاطر، وقياسها، وكيفية إداراتها بالبنوك التجارية فى مصر والوصول إلى قوائم مالية تعبر بصدق عن المركز المالى للمنشأة مما يعزز الإتجاه الصحيح للقرار الإستثمارى الرشيد، كما يستمد البحث أهميته فى أنه يعد إمتداد للدراسات المحاسبية السابقة التى حاولت تحسين القياس والإفصاح عن المخاطر فى القطاع المصرفى ، فدراسة (الميهي،٢٠١٥) ركزت على مخاطر السيولة، أما دراسة (***Zelenyuk et al,.2019***) فتناولت الإفصاح الإلزامى عن كفاية رأس المال، في حين تناولت دراسة (***Polizzi and Scamella,2020***) القياس والإفصاح عن مخاطر السوق فى البنوك الإيطالية، لذلك تبرز أهمية الدراسة الحالية من طرحها لبعض الجوانب التي قد تساهم في تحسين نموذج القياس والإفصاح عن المخاطر فى ضوء متطلبات بازل ***III***. مع إتجاه المنظمات والهيئات الدولية إلى تحديث بعض المعايير واللوائح المتعلقة بالقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال، وكذلك قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعديل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال فيما يتعلق بمخاطر السوق والتى ستكون بمثابة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الأساسى.

خامسًا: منهـــــج البحـــــث:

في سبيل تحقيق هدف البحث سوف يعتمد الباحث على:

١- المنهج الإستقرائى ***Inductive Approach***

سوف يعتمد الباحث على البحث المرجعى وإستقراء الدراسات السابقة التى يتضمنها الفكر المحاسبى عند تطبيق الإطار المقترح لنموذج القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال على بعض البنوك العاملة فى مصر

٢- المنهج الإيجابى ***Positive Approach***

وذلك لوصف وتفسير وتحليل الوضع الحالى ومسح وتجميع المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة فى دوريات محكمة متخصصة ثم تحليل وتفسير النتائج والوقوف على إمكانية تحليلها وذلك بغرض إستنباط العناصر وأهمها :

- أساليب قياس كفاية رأس مال البنوك التجارية .
- أنواع وآثار المخاطر البنكية التى تتعرض لها أصول البنوك التجارية .
- معايير قياس كفاية رأس مال البنوك وفقا لمقررات لجنة بازل ***III*** للرقابة المصرفية .
- الإطار المقترح لنموذج القياس والإفصاح عن كفاية رأس مال البنوك التجارية .

سادسا : فـــروض البحـــث:

في ضوء مشكلة البحث ومن أجل تحقيق أهدافه تم صياغة فروض البحث كما يلى:

الفرض الأول: توجد ضرورة لتطبيق مدخل متكامل لقياس كفاية رأس المال للبنوك التجارية والإفصاح عنه للحد من المخاطر ذات الصلة فى بيئة الأعمال المصرية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى توافر العناصر الأساسية فى عملية القياس فى ضوء الخصائص الوظيفية للبنوك التجارية .

الفرض الثالث : تطبيق النموذج المقترح على البنوك التجارية فى مصر وإختبار قدرته فى قياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه يعتبر أداه نافعة فى تحديد الملاءة المالية لهذه البنوك.

سابعاً:حـــدود البحـــث:

تقتصر الدراسة الحالية على عرض إطار يساهم فى تحسن القياس الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية المصرية وفقا لمتطلبات بازل ***III*** ، دون أن تتطرق إلى المعايير المحاسبية المحلية والدولية ذات الصلة بالبنوك إلا في حدود ما يحقق هدف البحث .

ثامناً: خطة البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وإنطلاقاً من أهمية أهدافه وفروضه والتى يسعى الباحث إلى دراستها وتحقيقها يمكن تقسيم البحث إلى :

المبحث الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإطار التنظيمى لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه والمخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية .

المبحث الثالث: أثر تطبيق معيار ***IFRS9*** على قياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه فى البنوك التجارية المصرية وإنعكاس ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك فى ظل جائحة كورونا

المبحث الرابع: المدخل المقترح. [١]

المبحث الخامس: الدراسة التطبيقية.

النتائج والتوصيات

دراسات مستقبلية مقترحة , مراجع البحث , ملاحق البحث

المبحث الأول

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

يعرض الباحث فى هذا البحث نتائج بعض الدراسات التى إطلع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج ، والإستفادة منها فى إستكمال جوانب الدراسة فى هذا الموضوع، بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية فى هذا المجال. لذا يتناول هذا المبحث بيان نتائج الدراسات السابقة حول القياس والإفصاح عن كفاية عن رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية وذلك كمحاولة لتحديد وتقليل الفجوة البحثية في هذا المجال، فقد حاولت دراسة (***Oliveira et al.,2011***) إستكشاف العوامل التى تؤثر فى الإفصاح الإختيارى عن المخاطر فى التقارير السنوية للبنوك ، ومدى توافق ذلك الإفصاح مع متطلبات بازل ***II*** من حيث الإفصاح الإختيارى عن المخاطر التشغيلية، وهيكل رأس المال، وكفاية رأس المال ، وإعتمدت فى ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من (١١١) بنك من البنوك البرتغالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختيارى عن المخاطر يعزز شرعية البنك من خلال تلبيته للضغوط الخارجية ودوره في إنضباط السوق، كما أن مراقبة أصحاب المصالح وسمعة البنك من أهم العوامل التى تفسر ممارسات الإفصاح عن المخاطر.

كما هدفت دراسة (المليجي، والصايغ،٢٠١٢) إلى قياس مدي كفاية الإفصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل ***III*** ، وإعتمدت فى ذلك على دراسة ميدانية حيث تم إستطلاع رأى عينة من أساتذة المحاسبة والتمويل بالجامعات المصرية، ومديرى الإئتمان بالبنوك التجارية، والمحللين الماليين بإعتبارهم ممثلين لمستخدمى القوائم والتقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمرتبطة بمخاطر الإفصاح عن السيولة لم تتضمن بيان وسيلة الإفصاح سواء ضمن القوائم المالية الأساسية أو الإيضاحات المتممة، فضلا عن عدم بيان توقيت الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بمخاطر السيولة بتلك البنوك، كما يؤثر كل من مؤشر عدم كفاية السيولة، ومؤشر عدم كفاية صافى التمويل الثابت على الإفصاح المحاسبى بالبنوك التجارية وقيمة ونوعية الأصول عالية السيولة خلال فترة الضغط، وقيمة ونوعية التمويل الثابت المتاح والمطلوب.

كما حاولت **دراسة (الميهي، ٢٠١٥)** بيان مدى التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (***IFRS7***) و(***IFRS9***) ومقررات لجنه بازل ***III*** للرقابة المصرفية، وتقديم إطار مقترح يدعم التوافق للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية، وإعتمدت فى ذلك على دراسة ميدانية حيث تم إستطلاع رأى عينه من مديرى إدارة مخاطر السيولة، ولجنة إدارة الأصول/ الإلتزامات، والإدارة المالية بالبنوك التجارية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن مخاطر السيولة ونماذج قياسها، وخطط مواجهتها خاصة فى ظل الأزمات مازالت محدودة، حيث تظهر هذه المعلومات بشكل ضئيل ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة، كما أن هناك توافق بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة فى ظل مقررات بازل ***III*** ومعايير التقارير المالية الدولية.

في حين حاولت دراسة (العقيلى، و عبد الدايم، ٢٠١٥) تحليل أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، وإعتمدت فى ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من (١٦) بنك من البنوك التجارية والإسلامية خلال الفترة من عام (٢٠٠٥) حتى عام (٢٠١٢). وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة وحوكمة المخاطر لها دور فعال فى التأثير على تحسن أداء البنوك، كما أنها تعتبر من أهم آليات الحد من تداعيات الأزمة المالية.

كما تناولت دراسة (***Nahar et al.,2016***) التحقق من مدى القياس والإفصاح عن المخاطر والعوامل المؤثرة عليه، وإعتمدت في ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من(٣٠) بنك من البنوك البنجلادشية خلال الفترة من عام (٢٠٠٧) حتى عام (٢٠١٢)، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (٧)، وبازل (٢) أدى إلى تحسين مدى القياس والإفصاح عن المخاطر (السوق، الائتمان، والسيولة، والتشغيل)، كما أن الإفصاح يتأثر بعدة محددات منها عدد لجان المخاطر، والرافعة المالية، وحجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة.

أما دراسة(***Abou-El-sood.,2017***) فحاولت تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال وهيكل حوكمة الشركات وإعتمدت فى ذلك على دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الأمريكية حيث تم مشاهدة (١٣٨٩) بنك خلال الفترة من عام (٢٠٠٢) حتى عام (٢٠١٤). وقد توصلت الدراسة إلى أن هيكل الملكية المركزة، والملكية الإدارية ترتبط إرتباطاً مالياً بالمخاطر المصرفية، فى حين ترتبط هذه المخاطر بعلاقة موجبة بحجم مجلس الإدارة، كما وجدت أن زيادة كفاية رأس المال تقلل من المخاطر المصرفية التى تتعرض لها البنوك.

فى حين حاولت دراسة (***Elbalary,2018***) تحليل أثر كفاية رأس المال والإستقرار المالى للبنك على إدارة المخاطر، وإعتمدت فى ذلك على دراسة لعينة من(١٢) بنك من البنوك السعودية خلال الفترة من عام (٢٠١٢) حتى عام (٢٠١٤)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى لنسبة كفاية رأس المال على مخاطر الإئتمان، بينما كان تأثيرها إيجابى على مخاطر التشغيل، كما أن البنوك السعودية لديها قدرة فى التخفيف من التعرض للمخاطر من خلال إستخدام أنواع مختلفة من الأدوات الإحترازية التى تحددها مؤسسة النقد العربى السعودى .

ومن جانب آخر، حاولت دراسة (***Zelenyik et al.,2019***) تحليل العلاقة بين الإفصاح الإلزامى عن كفاية رأس المال والوساطة المصرفية، وإعتمدت فى ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من البنوك حيث تم مشاهدة (١٦٣٨) بنك خلال الفترة من عام (٢٠١١) حتى عام (٢٠١٦)، وقد وجدت الدراسة أدلة قوية على إنخفاض الإقراض وتوفير السيولة في البنوك الأكثر إلتزاماً بالمتطلبات التنظيمية بالإفصاح عن كفاية رأس المال. وفى نفس السياق، أشارت دراسة (***Goldstein & Yang(2019***) إلى أن فعالية الإفصاح الإلزامى عن كفاية رأس المال بالبنوك تعتمد على الموازنة بين الإفصاح عن جودة منتجات البنك والإفصاح عن منافسة البنك وتفاعله مع البنوك الأخرى.

كما تناولت دراسة(***Charitou.,2019***) محددات نسبة كفاية الإفصاح عن رأس المال في المؤسسات المالية. وإعتمدت فى ذلك على دراسة تطبيقة حيث تم مشاهدة (٢١٣٥) بنك خلال الفترة من عام (٢٠١٢) حتى عام (٢٠١٧) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأكثر ربحية

يكون لديها إفصاح أكثر عن كفاية رأس المال، بينما ينخفض هذا الإفصاح فى البنوك التى لديها نفقات تشغيلية مرتفعة كنسبة مئوية من الإيرادات .

وفي نفس السياق، حاولت دراسة (محمد,٢٠١٩) تقييم أثر تطبيق معايير بازل (***III***) ومعايير التقارير المالية (***IFRS***) على القياس والإفصاح عن المخاطر فى القوائم المالية للبنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق إستخدام معايير إتفاقية بازل (***III***) على القوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية والمتعلقة بنسبه كفاية رأس المال سوف تساعد البنوك على زيادة نسبة الإحتياطى من رأس المال وتكوين هامش حماية من التقلبات الإقتصادية إلا أنه سوف يؤدى إلى إحتجاز نسبة عالية من الأرباح لمواجهة المخاطر مما يعنى إنخفاض حجم الأرباح الموزعة، كما أن معايير (***IFRS***) تساهم فى تبسيط الإجراءات المحاسبية عن الأدوات المالية وتبسيط الإفصاح عنها وذلك بهدف تحسين قدرة مستخدمى القوائم عند إعداد التقارير المالية.

كما أشارت دراسة (***Polizzi and Scannell,2020***) إلى إهتمام الأدب المحاسبى بشكل كبير بالإفصاح عن المخاطر فى القطاع غير المالى، علي إعتبار أن البنوك تخضع لإطار تنظيمى و تشريعى مختلف تماماً فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر، وأن إدارة المخاطر فى البنوك تعتبر عمليه أكثر تعقيداً نظراً، لأن المخاطر التى تواجهها تكون غير متجانسة، وقد حاولت هذه الدراسة فحص ممارسات الإفصاح عن مخاطر السوق نظراً لأهميتها بالنسبة للمستثمرين، وإعتمدت فى ذلك على عينة من أكبر (١٠) بنوك إيطالية من حيث الأصول خلال الفترة من عام (٢٠١٢) حتى عام (٢٠١٥)، وتوصلت الدراسة إلى أن موقع المعلومات فى التقارير المالية المصرفية له دوراً جوهرياً فى تحديد مدى ملائمة المعلومات وفهمها، كما أن البنوك لم تستغل بشكل كامل كل من تعليق الإدارة، وتقرير الإفصاح وفقا للركيزة رقم (٣) .

كما حاولت (***Flamer et al.,2020***) تحديد ما إذا كان الإفصاح عن المخاطر له تأثير تنبئ (إعلامي) على التصنيفات الإئتمانية للبنوك، وكذلك تحليل أثر جودة حوكمة الشركات على هذه العلاقة، وإعتمدت فى ذلك على دراسة لعينة من البنوك التجارية حيث تم مشاهدة (٧٠٠) شركة-سنة فى (١٢) دولة بالشرق الأوسط، وشمال أفريقيا خلال الفترة من عام (٢٠٠٦) حتى عام (٢٠١٣). وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المخاطر له تأثير تنبؤى (إعلامى) على التصنيفات الإئتمانية للبنوك، كما توصلت إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر والتصنيفات الإئتمانية تتوقف على جودة هياكل الحوكمة.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

طبقا لما إنتهت إليه الدراسات السابقة يمكن للباحث الإشارة إلى بعض الدلالات وما تتميز به الدراسة الحالية **كما يلى:**

- ندرة الدراسات السابقة التى تناولت الإطار التنظيمى للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال في البنوك التجارية، حيث إقتصرت بعض الدراسات على تناول القياس والإفصاح عن المخاطر فى القطاع غير المالى وتحليل العوامل المؤثرة عليه مثل الحوكمة

Abou-El-sood,2017 والربحية (***Charitou,2019***) وأثاره الإقتصادية على الإقراض والسيولة(***Zelenyik et al.,2019***) لذلك تحاول الدراسة الحالية تحليل الإطار التنظيمى للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال بشكل متكامل فى البيئة المصرية كأحد الأسواق الناشئة، ومحاولة طرح بعض الجوانب لتحسين هذا القياس والإفصاح فى ضوء متطلبات بازل ***III***لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية.

- ركزت معظم الدراسات السابقة على الإفصاح الإلزامي عن كفاية رأس المال (***Goldstein and Yane,2019***) ومدى فعاليته في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، لذلك تحاول الدراسة الحالية إبراز دور الإفصاح الاختياري بجانب الإفصاح الإلزامي في تحسين ممارسات الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة وهو ما ينعكس على تعزيز شفافية المعلومات وتحسين قدرتها التنافسية كمؤشر الأداء البنوك.

- تناولت معظم الدراسات السابقة بعض أنواع المخاطر مثل: مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق (***Nahar et al.,2016***) ومخاطر السيولة (الميهى ٢٠١٥، المليجى، والصايغ ,٢٠١٢) بينما لم تتطرق الدراسات بشكل كاف لمتطلبات الإفصاح النوعى والكمى عن المخاطر وفقاً لإتفاقية بازل ***III*** ، والمشكلات والتحديات التى تواجه هذا الإفصاح لذلك فإن الدراسة الحالية سوف تركز على تقرير إفصاح الركيزة الثالثة، التقرير المتكامل كأحد آليات تحسين الإفصاح عن كفاية رأس المال، لما يوفره من معلومات إضافية من شأنها تعزيز ثقة مستخدمى التقارير المالية للبنوك.

- إختلفت الدراسات السابقة في تصنيفها لأنواع لمخاطر التى تناولتها بالدراسة والتحليل ما بين دراسات ركزت على محدد واحد مثل مخاطر الإئتمان أو مخاطر السيولة، أو مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر رأس المال، ودراسات أخرى تعاملت مع مجموعة من المخاطر، بينما عملت الدراسة الحالية على تحديد عدد من المخاطر التى تعكس فى نهاية الأمر الأثر الإجمالى على البنوك. كما أن طرق قياس هذه المخاطر أو قياس كل خطر على حدة قد إختلفت من دراسة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى طبيعة البيانات المتاحة، كما يعود أيضاً إلى هدف البحث والفروض ونموذج القياس، بينما إسترشدت الدراسة الحالية ببعض الدراسات السابقة التى تناولت تطوير نموذج بإستخدام البيانات المقطعية وكذلك إستخدام نموذج الأثر الثابت والأثر العشوائى.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أيضاً فى مجال التطبيق، حيث تم تطبيقها على البنوك المصرية خلال الفترة ٢٠١٥ م – ٢٠٢٠ م، بينما الدراسات السابقة تم تطبيقها في بيئات إقتصادية وثقافية مختلفة ، وبالتالى سوف يتاح لهذه الدراسة إختبار النظريات فى مجال العلاقة بين المخاطر والعائد فى البنوك، ونتوقع أن تختلف النتائج عند إختبار الفرضيات فى الدراسة الحالية والتى تم إختبارها فى بيئة مختلفة عن بيئة تلك الدراسة.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية للإطار التنظيمى لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه والمخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية

لقد جذب موضوع قياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه والمخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية إنتباه الأدب المحاسبى نتيجة لأن القطاع المصرفى يعتبر من الأكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر المالية المتنوعة، لذلك أصبح من الضرورى على البنوك أن تتحوط لهذه المخاطر من خلال قيامها بتدعيم رأس المال، وقد حظى معيار كفاية رأس المال بأهمية بالغة منذ أن أقرته لجنه بازل بإعتباره معياراً يعكس مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنوك ومدى ثقة المودعين فيه، ومن أهم الطرق التى وضعتها لجنة بازل لحساب كفاية رأس المال هى الطريقة المعيارية والتى تعتمد بشكل أساسى على وكالات التصنيف الائتمانى (سهام، والطاهر ،٢٠١٧).

إتفاقية بازل الثالثة: مجموعة تدابير وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز إدارة المخاطر بعد الأزمة العالمية منذ ٢٠٠٨ والتى تسببت فيها البنوك لإعادة النظر في القواعد التى تنظم عمل البنوك، وأقرت مجموعة من محافظى ولجنة الإشراف إصلاحات بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٠ بعد الإجتماع المنعقد ببنك التسويات الدولية ***BIS*** ببازل وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين ***G20*** في إجتماع سيول ١٢ نوفمبر ٢٠١٢ وسميت ببازل ***III*** "دعائم الصد" والتى دخلت حيز التنفيذ فى ٢٠١٣ . عبر مراحل تمتد إلى ٢٠١٩ وبمجموعة من الإصلاحات تتضمن:

- **تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال:** تحسين نوعية رأس المال لمواجهة الخسائر التي قد تواجهها البنوك وزيادة نسبة كفاية رأس المال من ٩٪ إلى ١٠,٥ %.
- **تعزيز تغطية المخاطر:** دعت إلى الإستمرار في تغطية المخاطر، خاصة ما تعلق بأنشطة التداول.
- **إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر:** بوضع نسبة الرفع المالي منسق دولياً، متضمن نسبة الإقراض المفرط في النظام البنكي (فاطمة، ٢٠١٣)

وتعبر كفاية رأس المال ***The Capital Adelacy*** عن أقل مقدار من رأس المال الذى يجب على البنك الإحتفاظ به لتنفيذ الأعمال والإستفادة من فرص النمو المربحة، وإستيعاب الخسائر، والحفاظ على ثقة العملاء فيه (***Chetnykh and Cole.,2015***)، كما أشارت دراسة (***Janali,2020***) بأنها تمثل مؤشراً للسلامة المصرفية حيث تشير إلى قدرة وكفاءة البنوك فى التعامل مع المخاطر المحتملة التى تواجهها بهدف تحجميها والسيطرة عليها وإتخاذ القرارات التى تتفق مع إستراتيجيتها وتدعيم قدرتها التنافسية.

أولاً: الإطار التنظيمي لقياس كفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية:

وضعت لجنة بازل ***III*** عدة أساليب لقياس المخاطر ذات الصلة تأخذ فى جانب منها الأسلوب الذى تتبعه المؤسسات الدولية لتصنيف المخاطر**Standardized Approach**، وفى

جانب أخر تعتمد على القياس للتصنيف الداخلى للمخاطر **(IRB) Internal Rating Based Approach** بشكل يسمح بالتطبيق لجميع البنوك .

وفيم يلى عرض ملخص لتلك الأساليب فى ضوء مقررات لجنة بازل

جدول رقم (١): إرتفاع نسبة (***LCR***)

The years	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
Minimum LCR requirement	% ٦٠	٪٧٠	٪٨٠	٪٩٠	٪١٠٠

Source: (III, 2013)

-دوال أوزان المخاطر ***Risk Weight Functions*** : تم تحديد مجموعة دوال للجنة بازل يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطر إلي أصول مرجحة بالمخاطر، إذ يتم التعويض عن قيمة تلك المعاملات "***PD.LGD.EAD.M***" بالإضافة إلي معامل الإرتباط "***R***" فى معادلة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لكل فئة من الفئات. (***Basel Committee on Banking Supervision, 2016***)

وفيما يلي علي سبيل المثال المخاطر المتعلقة بالجهات السيادية والبنوك والشركات، إذ أن الخطوة النهائية التى يسعى البنك الوصول إليها فيما يخص هذا النوع من المطالبات تتمثل فى تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر (***Risk Weighted Assets (RWA***) والتى يتم إحتسابها من خلال المعادلة التالية : (***Suresh Sundaresan, 2013***)

Risk-Weighted Assets (RWA)=KO*12.5*EAD

وبناء علي هذه المعادلة السابقة يتعين علي البنك حساب متطلبات رأس المال

(***Capital Requirement (K***) ، وذلك من خلال المعادلة الموضحة **<u>فيما يلى</u>** :

Capital Requirement (K)=(LGD× N [(1-R)^-0.5×G(PD)+(R/(1-R))^0.5×G(0.999)]-PD×LGD] × (1-1.5×b)^-1×(1÷(M-2.5)×b)

<u>إذ أن</u> :

N تمثل دالة التوزيع التراكمي لمتغير عشوائي طبيعي.

G تمثل الدالة التي توضح القيمة العكسية ل ***N***، ويمكن إحتسابهما بإستخدام برنامج ***EXCEL*** .

ويلاحظ أن المعادلة الأخيرة الخاصة ب(***K***) يلزم لإكتمال إحتسابها أن يحسب البنك كلا من:

- معامل الإرتباط ***R*** : قد حددت اللجنة معامل الإرتباط كدالة متناقصة لإحتمال التعثر يتراوح بين ٠,١٢ إلى ٠,٢٤ ويتحدد وفقاً للمعادلة التالية :

Correlation (R) =

0.12*(-EXP(-50×PD)/(1-EXP(-50)

$0.24 *[(1- EXP(-5\times PD)/(1-EXP(-5)$]

- تعديلات إستحقاق الإلتزام (***b***) والذي حددته اللجنة كدالة لإحتمال التعثر :

$$Maturity\ Adjustment\ (b)= (0.11852 -0.05478\times In\ (PD)^{\wedge})$$

يمكن تلخيص خطوات حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فى الخطوات التالية :

- إحتساب معامل الإرتباط ***R*** .
- إحتساب تعديلات إستحقاق الإلتزام ***b*** .
- إستخدام القيم الناتجة فى كلٍ من الخطوة الأولى والثانية والتعويض بهما فى معادلة متطلبات رأس المال ***K*** .
- إستخدام ***K*** من أخر خطوة والتعويض بها فى معادلة ***RWA*** للوصول لقيم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، مع أن كل المعادلات المستخدمة فى حساب هذه المعلمات مقدرة ومعطاه من قبل بنك التسويات الدولى.

ومما سبق يتضح أن تطبيق أساليب قياس مقررات لجنة بازل وما تتضمنه من أوزان المخاطر ورأس المال المطلوب يلزم البنوك أن تحافظ علي تقدم مستوى الأداء لها حتى لا تتحمل أى أعباء أضافية في متطلبات رأس المال، وفى حالة تراجع الأداء تزداد المخاطر مما يؤدى إلى زيادة رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل. ومنحت الإتفاقية آجال ٢٠١٩ بدأ التطبيق تدريجياً بداية ٢٠١٣ وبحلول ٢٠١٥ رفعت البنوك أموال الإحتياط بنسبة ٤,٥ %، لترفعها عام ٢٠١٩ بنسبة إضافية ب٢,٥ % كما ضغطت دول لإقرار نسبة حماية إضافية ب ٢,٥ % ليصل الإجمالي إلى ٩,٥ % غير أن مجموعة بازل أخفقت في الإتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول منفردة. (Engelbrecht,L., Yasseen,Y., and Omarjee,I. 2018)

لذا سعت العديد من البنوك لتوفير ما أقرته بازل ***III*** كالمصاريف المالية ٧ % بعدما كانت٢٪ ، ورفعها ٩ % أوقات الشدة، برغم الإنتقادات التي لحقتها فالبنوك في بريطانيا رفعت تلك النسبة للتأكيد بإلتزامها بها، فبلغت فى "بنك باركليز" ١٣,٧ % وفي "بنك لوديز" ٩,٢ % وتم دعم المقترحات الجديدة في أمريكا ، وقامت بعض الدول الأوروبية والأسيوية بتدابير لتقديم المخطط على مراحل بطيئة معللين أن الوتيرة السريعة من شانها أن تؤدى لإبطاء الإنتعاش، والمنتظر أن تساهم إتفاقية بازل ***III*** في الإستقرار المالى على المدى الطويل وفقاً لما أعلنه رئيس البنك المركزي الأوروبي، ورئيس مجموعة محافظى البنوك المركزية ومسؤولى هيئات الرقابة.

كما يتضح أيضاً أن هذه الدراسة تهتم بإيجاد أساليب كمية لقياس المخاطر، عن طريق الإستفادة من التقنيات والأساليب الكمية المتاحة فى إطار بحوث العمليات والتحليل الإحصائى أحادى ومتعدد المتغيرات، وما هو قائم من أساليب فى الإقتصاد القياسى، وذلك لقياس المخاطر من أجل مواجهتها فى إطار ممارسة العمل المصرفى والتى يتمثل أهمها كما هو فى الجدول التالى جدول رقم (٢) (حسب دراسة عبد الباسط ٢٠٠٩):

نوع المخاطر	التعريف	طريقة القياس
مخاطر التمويل	الخسارة المالية المحتملة الناتجة من عدم قدرة عملاء البنك على الوفاء بإلتزاماتهم.	الإعتماد على التوصيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف المعترف بها (الأسلوب المعياري) والتصنيف الإئتماني الداخلي المتقدم.
مخاطر السوق	تعرف بأنها المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار السلع.	أسلوب قياسي معياري، وأسلوب قياس داخلي.
مخاطر التشغيل	وتمثل الخسارة الناتجة من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والتنظيم أو تنشا نتيجة للأحداث الخارجية وتضم مخاطر قانونية ومخاطر إستراتيجية ومخاطر السمعة.	الأسلوب المعياري، أسلوب المؤشر الأساسي، وأسلوب القياس المتقدم.

كما حددت دراسة مروان ٢٠١٠ أهم المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها كما يتضح فى الجدول رقم (٣)

المخاطر	العوامل
مخاطر الائتمان	من المؤشرات المهمة على حجم مخاطر الائتمان كمية الديون ذات النوعية دون المتوسط والديون المستحقة غير المدفوعة والديون المعدومة
مخاطر السيولة	تمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية حدوث ظاهرة العجز في السيولة وإذا استمر قد يؤدي ذلك إلى الإفلاس. وتشير مخاطر السيولة إلى مدى الموازنة بين الاحتياجات النقدية للمصرف لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة، والتدفقات النقدية الخارجة مثل سحب الودائع وعمليات الإقراض، والتدفقات النقدية الداخلة الناتجة من زيادة حجم الودائع وشراء الالتزامات وتصفية الأصول المالية.
مخاطر رأس المال	المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك الأثر في حقوق المودعين.
مخاطر التمويل	عدم قدرة المصرف على خدمة المودعين وامتناع المصارف الأخرى عن إيداع أموالها لديه لأسباب تتعلق بسلامة موقفة المالي.
مخاطر السعر	خطر تدني القيمة السوقية لأحد أدوات المالية بمرور الزمن بسبب تدني في أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
مخاطر التضخم	الخطر الناتج من الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ويتضرر البنك من التضخم لأن معظم أصوله تكون بشكل قروض بالعملة المحلية، إلى جانب أن الاستثمارات المالية الأخرى تكون أيضا بالعملة المحلية.
مخاطر سعر الصرف	هي المخاطر الناتجة من التعامل بالعملة الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقتضي الماماً كاملاً ودراسة عن أسباب تقلبات الأسعار، كما يمكن قياسها بعدم التأكد أو التذبذب في التدفقات النقدية والذي ينتج من تغير أسعار العملات.
مخاطر أسعار الفائدة	تغير أسعار الفائدة في السوق المالي على الفوائد المقبوضة والمدفوعة وبالتالي أثرها على صافي الربح الذي يحققه المصرف.

وسوف يتضح مدى إمكانية وجود علاقة جوهرية "مؤثرة" أو غير جوهرية بين الأساليب وطرق القياس للمخاطر ذات الصلة في إطار مقررات لجنة بازل ***III*** وأداء البنوك التجارية المصرية من خلال نتائج الجزء التطبيقي لهذا البحث .

ثانياً: الإطار التنظيمى للإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر فى البنوك التجارية:

ويمكن القول أن هناك ثلاث مصادر تشريعيه (تنظيميه) تنظم عملية الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بالبنوك التجارية هى (***Polizzi and Seaumella,2020***):

المصدر الأول : الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة وفقا لمعايير المحاسبة:

تهتم معايير المحاسبة الدولية (***IAS***)، ومعايير التقرير المالي الدولية (***IFRS***) بشكل أساسي بتحقيق التناسق والقابلية للمقارنة في التقرير المالي، ومن أهم المعايير المحاسبية التي تتعلق بالإفصاح عن المخاطر في البنوك **ما يلي**:

- معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ (الأدوات المالية: العرض)، الذي يعالج مشكلة تصنيف الأدوات المالية إلى أدوات حقوق الملكية والأصول المالية وإلتزامات ماليه.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (الأدوات المالية: الإفصاح) الذي يتطلب التقرير عن معلومات تتعلق بأهمية الأدوات المالية للوحدة، مصحوبة بالإفصاح عن مدى وطبيعة المخاطر الناشئة عن الأداة المالية. ويقابله المعار المحاسبي المصري رقم (١٩) المتعلق بالإفصاح بالقوائم الماليةللبوك والمؤسسات المالية المشابهة

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (الأدوات المالية: الإعتراف والقياس)، ويحدد متطلبات الإعتراف، أو عدم الإعتراف، والقياس والإنخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط للأدوات المالية.

-المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ (قياس القيمة العادلة)، الذي يقدم تعريفاً للقيمة العادلة ويوضح التسلسل الهرمي لها.

يتضح للباحث مما سبق، أهمية الربط والتنسيق بين طرق القياس والإفصاح عن المخاطر التى تواجه البنوك وفقاً لاتفاقية بازل ***III***، وطرق القياس والإفصاح عن المخاطر وفقا للمعايير المحاسبية بهدف مساعده المحاسبين فى محاولة حل مشاكل التطبيق العلمي عند القياس والإفصاح عن المخاطر , كما ان معايير التقارير المالية الدولية قد تساهم في زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية للبنوك على مستوى العالم وهو ما يساعد المستثمرين على إتخاذ قرارات رشيدة.

المصدر الثانى :الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة وفقا لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

بعد الأزمة المالية العالمية وجدت بعض الدراسات أن دعامات بازل ***II*** لم توفر الحماية الكافية للبنوك، حيث أن بعضها لم يكن لديه رأس مال كاف للتعامل مع المخاطر، وعدم توافر السيولة الكافية لديه، وتعرض بعضها لمشكلات تتعلق بتآكل رأس المال بسبب الخسائر التي لحقت بها لعدم جودتها. لذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تعديلات جوهرية على بازل***II***

بهدف تعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في البنوك واصدار إرشادات جديدة شكلت ما يعرف ببازل (***III***) في نهاية عام (٢٠١٠) وجاءت في ثلاث اقسام رئيسية هي:

القسم الأول: يهتم بمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك للحماية من مخاطر السوق والإئتمان والتشغيل والسيولة. ويهدف تحديد متطلبات رأس المال إلى تحسين قدرة البنوك على إمتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية وتقليل حالات الإفلاس المحتملة ومن أهم هذه المتطلبات التي يجب تفسيرها والإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة ما يلي (***Liao,2013***) : زيادة نسبة كفاية رأس المال من (٨٪) إلى (١٠,٥٪) مع الإهتمام بجودة رأس المال من خلال رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة، وتكوين البنوك هامش حماية لرأس المال يتألف من أسهم عادية ويعادل (٢.٥%) من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ويتم رفع النسبة حلى (٤,٥٪),

وإحتفاظ البنوك بنسبة من رأس المال الممتاز تعادل (٤٪) على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطرة، وتكوين البنوك هامش حماية من التقلبات الدورية من خلال إنشاء مخصص لهذه التقلبات يتراوح ما بين (صفر إلى ٢،٥%) من رأس المال الأساسي. وإدخال نسبة الرافعة المالية لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في البنوك من خلال فرض نسبة اختيارية تعادل (٣٪) من الشريحة الأولى لرأس المال. وبالإضافة إلى ذلك تعزيز كفاية السيولة من خلال تقديم مؤشرين **هما:** معدل تغطية السيولة لقياس نسبة السيولة في المدى القصير، ومعدل صافي التمويل المستقر لقياسها في الأجل المتوسط والطويل ويجب ألا تقل هذه النسبة في كل معدل عن ١٠٠٪.

أما القسم الثاني : فيتطلب من المشرفين الدوليين والوطنيين مراقبة قرة البنوك على التحديد المستقل لمتطلبات رأس المال الخاصة بها وإستراتيجيات إدارة المخاطر ذات الصلة.

القسم الثالث: وهو الأكثر إرتباطاً بأهداف هذه الدراسة، وهو يتعلق بتنظيم السوق ويحدد الحد الأدنى من متطلبات المعلومات الكمية والنوعية والتي يجب على البنوك الإفصاح عنها في تقاريرها المالية، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من البنوك إعداد تقرير إفصاح الركيزة ٣ ***Basel Pillar (3) Disclosuree Report***"، وهو مستند يتضمن مجموعة واسعة من المعلومات حول مخاطر البنوك مثل المعلومات حول رأس المال التنظيمي، وكفاية رأس المال وأدوات مراقبة المخاطر وعمليات إدارة المخاطر. وعلى ذلك، يمكن القول أن هذا التقرير يستحق إهتماماً خاصاً عند التعامل مع تحليل الإفصاح عن مخاطر السوق المصرفية، ومن المفترض أن يوفر ذلك التقرير معلومات إضافية ومكملة لتلك التي يتم الإفصاح عنها في الملاحظات وفي تعليق الإدارة، والأساس المنطقي للركيزة (٣) هو أن الإفصاح الكافى يجب أن يسمح للمشاركين بالسوق بتقييم مدى كفاية رأس مال البنك، ولهذا الغرض تحتاج البنوك إلى الإفصاح عن معلومات حول نطاق التطبيق، ورأس المال، والتعرض للمخاطر وعملية تقييم المخاطر.

ومن الأهمية التأكد من وجود الإتساق والتوافق بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح طبقاً لبازل(***III***)، أو على الأقل عدم وجود مشاكل كبيره بينهما ، فقد يكون هناك بعض القواسم المشتركة بينهما وقد تكون مكمله لبعضها. ويرتبط ذلك بصوره كبيرة بالعلاقة المتبادلة بين معيار التقرير المالي الدولى (***ITFRS7***) والإفصاح طبقا لبازل ***III***، حيث يمكن الإشارة إلى أن الإفصاح فى القوائم المسالة طبقاً للمعيار (***IFRS7***) لا يحتاج إلى التكرار بهدف التوافق مع

الركيزة (٣)، وفي هذا السياق، يمكن القول أنه من المفيد وجود إرشادات لتحقيق ذلك الإتساق أو يمكن تحديد أجزاء من الإفصاح المحاسبي والتى تعتبر مكافئة للإفصاح طبقا للركيزة (٣).

وقد كانت الأزمة المالية العالمية، على وجه الخصوص، دافعاً للجهات التنظيمية في جميع أنحاء العالم لمتابعة إصلاحات المخاطر والحوكمة التي تهدف إلى تحسين الإفصاح عن المخاطر وممارسات الحوكمة. على سبيل المثال، تركز مقررات بازل بشكل خاص على دور وكالات التصنيف الإئتماني الخارجية من خلال السماح للبنوك بقياس الأصول المرجحة بالمخاطر الإئتمانية، والتى تستند إلى تصنيفات خارجية معينة من قبل وكالة تصنيف موثوقة (***Abou-El-Sood,2017***) وبالتالي، يركز المنظمون في الدول العربية بشكل كبير على إدارة المخاطر الشاملة والإفصاح عن المخاطر في البنوك والتى ينظر إليها على نطاق واسع حالياً على أنها غير كافية، بالرغم من أنه يبدو أن لها تأثيراً كبيراً على قدرتها في جذب الإستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك، تبنت معظم دول المنطقة مقررات بازل (***I, II, III***) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٧،٩)، ومعيار المحاسبة الدولي (٣٢، ٣٩) أومعاييرها المحلية المكافئة.

وتهدف هذه الإصلاحات والمعايير إلى التأكيد على الحاجة إلى ممارسات شاملة لإدارة المخاطر والإفصاح. وبشكل محدد، تركز مقررات بازل (***I, II, III***) وقواعد الحوكمة (مثل القواعد المصرية) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٧، ٩)، ومعيار المحاسبة الدولي (٣٢، ٣٩) على الإفصاح النوعي والكمي فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان والسيولة ومخاطر السوق. ومع ذلك، فمقررات بازل فقط التى تعبر عن المخاطر التشغيلية كفئة منفصلة، في حين تفتقر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمعايير الدولية للمحاسبة إلى دقة كافية في بعض مجالات المخاطر الرئيسية (مثل المخاطر التشغيلية والإستراتيجية)، والتي يتم حذفها بشكل عام من قواعد الإفصاح عن المخاطر. وهذا يعني أن أي إطار عمل قوي لإدارة المخاطر وقياسها والإفصاح عنها يجب أن يستمد عناصره من مصادر متعددة (مثل مقررات بازل وقواعد الحوكمة ومعايير التقرير المالي الدولية (***IFRS***) بدلاً من مصدر واحد، خاصة وأن العديد من البلاد في المنطقة والأسواق الناشئة الأخرى، لديها نقاط ضعف واضحة في الإستقرار السياسي، والفعالية الحكومية، والبيئة التنظيمية، وأنظمة الحوكمة، علاوة على ذلك، تعاني البنوك في تلك المنطقة، من نقاط ضعف كبيرة فيما يتعلق بالهياكل الإدارية، فالبنوك في تلك المنطقة تتميز بشكل خاص بمستويات عالية من تركز الملكية في شكل ملكيه عائليه أو حكومية، وزيادة المشاركة الأجنبية مؤخراً. بالإضافة إلى ذلك، تتميز البنوك في المنطقة بضعف الإفصاح والشفافية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف ثقافة الإفصاح وضعف الرقابة الحكومية وقوة الإلزام (***Elaner et al.,2020***).

يتضح للباحث مما سبق، أن بازل (***III***) تتضمن قواعد رأس المال، ومعايير الدولة، والرافعة المالية، وتغطية المخاطر، وأن تطبيقها قد يحقق العديد من الفوائد للبنوك منها الإدارة الفعالة لمخاطر ، والإشراف الفعال، والمزيد من الشفافية فى العمليات.

المصدر الثالث:الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى

على مستوى البيئة المصرية فإن المادة (٥٦) من القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ أكدت على أن مجلس إدارة البنك المركزي يضع قواعد للرقابة والإشراف على البنوك، والضوابط المرتبطة

بأنشطتها مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية ومن أهم ما تضمنته هذه القواعد هو تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، وتحديد نسبة السيولة والاحتياطي، وقواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها (البنك المركزي المصري(***www.cbe.org.eg***،) كما قام البنك المركزي المصري بإنشاء قطاع بازل لتطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بتطبيق مقررات بازل للرقابة المصرفية بالبنوك العاملة في مصر خاصة المعايير الكمية والنوعية لإدارة المخاطر والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، كما أصدر البنك المركزي قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وتم تعديلها في أول يناير ٢٠١٠ وتضمنت إدارة رأس المال، وإدارة المخاطر المالية وإستخدام أدوات المشتقات في أغراض التغطية، كما طالبت هذه القواعد بضرورة إحتفاظ البنك بمبلغ (٥٠٠ مليون جنيه كحد أدني لرأس المال المصدر والمدفوع)، والإحتفاظ بنسبة ثابتة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠٪(البنك المركزي المصري، دليل التعليمات الرقابية).

وفي مواجهة جائحة كورونا المستجد وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية سمح البنك المركزي للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل العام (٢٠١٥) "القوائم المالية الدورية" على أن يتم الإلتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية في آخر ديسمبر من كل عام. وفي إطار تحديث تطبيقات بازل (***III***) إلى (بازل(***IV***) يسعى البنك المركزي إلى تهيئة البنوك في مصر لتطبيق تلك التحسينات إعتبارا من أول يناير ٢٠٢٠ لدراسة مدى إمكانية تطبيق **ما يلي:**

- معالجة نقاط الضعف في كيفية حساب رأس المال اللازم المقابلة مخاطر الإئتمان.
- إصدار أسلوب جديد لقياس رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل .
- إستحداث دعامة إضافية للرافعة المالية تضاف إلى نسبة الرائعة المالية للبنوك (البنك المركزي المصري، دليل التعليمات الرقابية).

يتضح للباحث مما سبق، أهمية إستعداد البنك المركزي لتطبيق بازل (***IV***) حيث تم عمل تعديلات على المدخل المعياري لمخاطر الإئتمان، وكذلك على النسبة المقترح تخصصيها لمخاطر التشغيل، كما أن التنسيق بين المعايير المحاسبية ذات الصلة بالبنوك، ومقررات لجنة بازل، بالإضافة إلى القواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري سوف يكون لها دوراً هاماً في منع تداخل وتكرار المعلومات وتدعيم جودة التقارير المالية.

ثالثاً : ممارسات القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بين الفكر المحاسبي وبيئة التطبيق:

في ضوء إستقراء الدراسات المحاسبية السابقة، مثل دراسة (***Polizzi & Scamella(2020***) والتي قدمت إطار الإفصاح فى البنوك الكبرى عن المخاطر السوقية، تحاول الدراسة الحالية تقديم إطار أكثر إتساعاً للإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر في البنوك المصرية، وتضيف الدراسة الحالة للدراسات السابقة من خلال إتباع مدخل تحليلي يلقي الضوء على ممارسات الإفصاح لدى

البنوك المصرية بهدف التعرف على المشاكل أو العقبات التي تواجه البنك في هذا السياق، وإستكشاف الجوانب التي قد تساهم في تحسين تلك الممارسات. فالأهمية المتزايدة للقطاع المصرفي في الإطار الاقتصادي لأي دولة والتغير والتعقد المستمر في بيئة الأعمال تجعل ذلك القطاع محل إهتمام دائم ومستمر من الجهات التنظيمية والتشريعية على المستويين المحلي والدولي لإعادة التفكير في القواعد المنظمة له ، ومن ذلك القياس وممارسات الإفصاح في هذا القطاع ومن ضمنها الإفصاح عن المخاطر والتي تعتبر أمر أساسي وجوهري في زيادة شفافية المعلومات وبناء الثقة للأطراف ذات الصلة

(***Abralian & Cox, 2007, Hassan,2009***) ويمكن القول أنه في أوقات الأزمات يزداد الطلب على الإفصاح عن المخاطر وهو ما قد يتطلب بالتالي تعديلات تشريعية (***Nahar. et al.,2016***) في هذا السياق، يشهد الوقت الراهن أزمات مالية واقتصادية محلياً ودولياً نتيجة جائحة كورونا وهو ما يتطلب – على مستوى الدراسات المحاسبية - تقييم تحليلي للقياس وممارسات الإفصاح في القطاع المصرفي المصري للوقوف على المشاكل والإنتقادات من ناحية وإقتراح التحسينات من ناحية أخرى، وهو ما تساهم فيه الدراسة الحالية.

متطلبات القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية:

إكتسب القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة أهمية متزايدة لطبيعة الأنشطة التى تمارسها البنوك، وتعقد الأدوات المالية التي تتعامل فيها مثل المشتقات المالية وإرتفاع حد المنافسة بالإضافة إلى إنتشار جائحة كورونا والتي أثرت على إقتصاديات العديد من دول العالم لذلك يجب أن تعكس التقارير المالية المنشورة المعلومات النوعية والكمية عن المخاطر وكيفية إدارتها ومستوي إفصاح يكون شاملاً بدرجة كافية في ضوء حجم عمليات البنك لمقابلة إحتياجات هؤلاء المستخدمين وتحقيق مستوى أفضل من الفهم لطبيعة تلك المخاطر مما يساعد في توفير تحذيرات مبكرة لكل الأطراف المتعاملة مع البنك عن المخاطر المحتملة التي قد تهدد قدرة البنك على البقاء والإستمرار في المستقبل (***Zelenyik et al.,2019***) ، كما يؤدي إلى إنضباط أكثر للسوق وبالتالي إدارة أكثر فعالية للمخاطر، وفي هذا السياق، فإن تطوير القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر المرتبطة به وفقا للإطار التنظيمي للقياس والإفصاح عن المخاطر (معايير المحاسبة، وإتفاقية بازل (***III***)، وقواعد البنك المركزي) يعتمد علي طبيعة المعلومات النوعية والكمية التي يتم الإفصاح عنها بشكل منتظم والتـي مـن أهمها ما يلي (عز الدين، ياسمين عبد الوهاب السيد ،٢٠١٧):

أولا: الإفصاح عن المعلومات النوعيـة: تعرض البنك للمخاطر وكيفية نشأه تلك المخاطر، ووصف كل من القيـود والحـدود الدنيا لرأس المال، ووصف الأصـول عالية السيولة خلال فترة الضغط، ونوعية التمويل الثابت والمطلوب، وأهداف البنك وسياساته وإجراءته لإدارة تلك المخاطر والوسائل المستخدمة لقياسها، وأي تغيرات في السابق خلال السنة الماضية.

ثانيا: الإفصاح عن المعلومات الكمية: ملخص البيانات الكمية عن تعرض الأدوات المالية للمخاطر في تاريخ التقارير المالية، والإفصاح عن مدى تركيز الخطر لكل نوع من المخاطر، ومقدار التعرض للخطر المرتبط بكل الأدوات المالية، وقيمة الأصول عالية السيولة، وإجمالي

التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة الضغط وبالنسبة لإدارة المخاطر فهي تشير إلى كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن من خلال استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة لتقليل من آثار المخاطر على البنك (صقر، أحمد،٢٠١٠)(***Wei et al.,2019***) ومن أهم المخاطر التي تواجه البنوك وتوثر على درجة استقرارها المالي هي: مخاطر الائتمان: تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها مما يؤدي إلى تحمل البنك الخسائر مالية، وتحاول البنوك إدارتها من خلال دراسة الملاءة الإئتمانية للعميل، وإجراء مراجعات دورية للتمويل من أجل كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة، أما مخاطر السيولة وفقا لإتفاقه بازل (٢٠١٠) تتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية عند إستحقاقها وتحتاج إدارة هذه المخاطر إلى قيام البنك بتوقع مستوى التدفقات النقدية المستقبلية ، وتنويع مصادر التمويل وأن يحتفظ برأس مال كافي لإمتصاص الخسائر التى قد تهدد ملاءة البنك (***Abonk,s Solevency***) وبالنسبة لمخاطر السوق فهي تتمثل في مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربحية وأسعار السوق والتي عادة ما تحدث عند تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق. في حين تشير المخاطر التشغيلية إلى فشل أو قصور في الأنظمة والعمليات الداخلية أو السلوك البشري الخاطئ بالإضافة إلى الأحداث الخارجية.

أما مخاطر التركيز فهي المخاطر التي تنتج من التركيز على نشاط واحد، أو التركيز على أحد المناطق الجغرافية لذلك فان التنوع يساهم في الحماية من هذه المخاطر ويحقق الاستقرار في مواجهة التأثيرات الخارج (***Kuranchie-Pole et al.,2016***) ، ومن أهم الإجراءات التي تتبعها البنوك لتقليل الآثار السلبية للمخاطر هي: وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو تعديلها إلى أدنى حد ممكن، مشاركة أطراف أخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين، قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر، توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف أخر، وتصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معنية لتقليلها (***Nahar et al.,2020***) يتضح للباحث مما سبق، أن إهتمام البنك بالإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية، والتاريخية، والمستقبلية يقلل من عدم تماثل المعلومات، كما يساعد مستخدمي تلك المعلومات على تقدير وتوقع المخاطر التي يتعرض لها البنك واتخاذ القرارات التي تتلاءم مع تلك المخاطر.

المشكلات المرتبطة بممارسات الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر:

يخضع الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر في القطاع المصرفي لإطار تنظيمي دولي – كما سبق عرضه - إلا أنه يمكن القول أن الإختلاف في الهيكل المؤسسي والبنية الاقتصادية-الإجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية يخلق إختلافات في مستوى الإفصاح عن المخاطر. فالدول النامية تتسم –غالباً- بضعف الهيكل القانوني وعدم كفاءة نظم الحوكمه والمساءلة وإنخفاض الشفافية، والأهم من ذلك ضعف مستوى الإلزام

(***Neifar and Jarboui,2018***) وهو ما يثر التساؤل حول مدى إتساق ممارسات الإفصاح مع الإطار التنظيمي لها، وفي هذا السياق، فتحليل ممارسات الإفصاح في البنوك المصرية إستنادا الى الإطار التنظيمي لها يجب أن يأخذ في الإعتبار **نقطتين هامتين هما:**

الأولى: أن الإطار التنظيمي للإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر هو إطار متسع ومتنوع يتضمن شقين: إلزامي وإختياري ومدى متنوع من المعلومات بنمطيها الكمية والوصفية والتي تتطلب وسائط مختلفة للإفصاح مثل التقارير المالية الإلزامية والتقارير المستقلة مثل تقرير بازل (***III***) الركيزة ٣ ، كما أن المعلومات المطلوبة تتطلب أحياناً وجود إرشادات عن الإعداد أو الإستخدام.

الثانية: أن هناك أكثر من طرف على علاقة بالإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر، فبالإضافة إلى البنوك المسئولة عن إعداد المعلومات هناك الجهات التنظيمية المحلية المسئولة عن القطاع المصرفي بالإضافة إلى مدى متنوع من المستخدمين لتلك المعلومات، وبالتالي فالتحليل من وجهة النظر المؤسسية يتطلب الإهتمام بمتطلبات الإفصاح من وجهة نظر الأطراف المختلفة.

فمن وجهة نظر البنوك، فإن متطلبات الإفصاح تتضمن مدى متسع من المعلومات والتي تتداخل فيما بين متطلبات المعايير المحاسبية ومتطلبات الجهات التنظيمية الأخرى مثل لجنة بازل بشكل أساسي، وهو ما يثير تساؤل أساسي حول مدى صعوبة الإلتزام بتلك المتطلبات، وحول العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والإفصاحات الأخرى. فتعقد متطلبات الإفصاح والبعد الفني في إعدادها يزيد من تكلفة إعداد المعلومات والتي قد تكون معقده الفهم للأطراف أصحاب المصلحة بما يجعل تكلفة توفير المعلومات تفوق القيمة المضافة لها، وتدفع البنوك للحد من توفير بعض المعلومات(***Goldstem and Yang,2019***)وفي هذا السياق فإنه يجب على البنوك تبني سياسة رسمية للإلتزام بتلك المتطلبات وأن يكون لديها سياسات لتقيم ملائمة تلك الإفصاحات، على أن ترتبط تلك السياسية بالمنهجية الداخلية بالبنك الخاصة بتحديد المخاطر، وقد تقوم البنوك بنشر تلك السياسات ، إذا كان ذلك النشر سينتج عنه مزيد من المراجعة من الأطراف أصحاب المصلحة وهو ما قد يؤدي في بعض الظروف الى حدوث مشاكل .

وفي هذا الإطار فهناك حاجة إلى إتخاذ قرارات واضحة حول حجم المعلومات التي سيتم توفيرها بشكل إختياري وهو ما يمكن أن تتدخل فيه الظروف الداخلية للبنك وتحديداً فعالية نظام الحوكمه والظروف الخارجية مثل التعامل والتنافس مع البنوك الأخرى (***Abou-El-Sood,2017***) وقرار حول وسائط الإفصاح التي سيتم إستخدامها والتنسيق بين تلك الوسائط بما يمنع أي تداخل أو تكرار بين المعلومات في تلك الوسائط، وعلى الرغم من أن الإفصاح بطبيعته يتم بشكل سنوي، إلا أن الأمر قد يتطلب من البنوك تحديد ما إذا كانت هناك بعض الإفصاحات التي من الضروري توفيرها بشكل أكثر تكراراً طبقا لظروف العمل. فمعلومات مثل ملخص معدلات رأس المال قد تكون مطلوبة بشكل دوري أكثر من سنوي، كما أنه بالنسبة للمؤسسات التى تستخدم منهجيات متقدمة بخصوص خطر الإئتمان والخطر التشغيلي قد يتطلب الأمر الإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية بشكل أكثر من سنوي. وبشكل عام فتحديد معدل التكرار الأكثر من سنوي لبعض المعلومات يرتبط بممارسات السوق وإحتياجات الأطراف المشاركة في السوق من المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، فالإفصاح طبقا لمتطلبات بازل تضمن مفهومين يسمحان للمؤسسات في حالات معينة حذف بعض الإفصاحات المطلوبة وهما مفهوم الأهمية النسبية ***materiality*** ومفهوم سرية المعلومات ***proprietary/confidential information***، وهو ما يثير التساؤل حول الحاجة

لمعايير تخص تلك المفاهيم، وما إذا كانت تلك المعايير – إذا وجدت- يجب أن تكون موحدة أم تتوقف على ظروف كل بنك (الخليجي، الصباغ،٢٠١٢).

وحول العلاقة بين الإفصاحات المحاسبية والإفصاحات الأخرى، فهناك حاجة إلى التأكد من وجود إتساق كبير بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح طبقا لبازل، أو على الأقل لا تؤدى تلك الإفصاحات إلى مشاكل تضارب كبيرة، وعلى سبيل المثال فالإفصاح في القوائم المالية طبعا للمعيار (***IFRS7***) ليس هناك حاجه لتكراره لأغراض الإفصاح طبقا لبازل***(Naliar et al.,2016)*** ويرتبط بتلك النقطة تساؤل حول مدى الحاجة إلى إرشادات تتعلق بتلك العلاقة ودور الجهات التنظيمية في وجود تلك الإرشادات. وقد تتمثل تلك الإرشادات في تحديد أجزاء الإفصاح المحاسبي اللـي تعتبر مكافئة للإفصاح طبقا لبازل. وبشكل عام يجب ألا يكون هناك تناقض بين تلك الإفصاحات، فبالرغم من وجود بعض الإختلافات بين النمطين من الإفصاح، فيحب ألا تكون غير متناسقة، ويمكن ملاحظة أن هناك الكثير من القواسم المشتركة وأنه ينبغي مواصلة التحقق في إمكانية أن يكون أحدهما مكملاً للأخر (***Chockalingam et al.,2018***)

ويمكن أن تساعد في تقديم إرشادات حول سياسة الإفصاح ومحتوياتها والتعامل معها، ومتابعة تلك السياسـة مـع البنوك بشكل دوري . كمـا قد تساعد تلك الجهـة في تحديد بعض الاقصاحات التي قد يتطلب الأمر تكرارها بشكل دوري أكثر من سنوي، كما قد تكون تلك الجهة قادرة فنياً على السماح بعض الإستثناءات من متطلبات الإفصاح إذا تطلب الأمر ذلك في ضوء حالة كل بنك على حدة. وأيضاً، فقد يدخل ضمن نطاق إهتمام تلك الجهـة وجـود بعض المقاييس التي تحكم العلاقة بين الإفصاحات المحاسبة والإقصاحات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك الدور الإرشادي والإشرافي، فيمكن التساؤل حول عدم إلتزام البنوك بمتطلبات الإفصاح وما إذا كانت هناك جزاءات في (***Elbalry,2018***) هذه الحالة ،أما من وجهة نظر الأطراف المستخدمة للمعلومات فقد تتسم بعض جوانب الإفصاح- بالتعقد مما قد يقلل من منفعتها للأطراف المستخدمة يثير التساؤل حول الحاجة إلى إرشادات تفسيرية لذلك الإفصاح أو وجود قنوات إتصال بين البنوك والأطراف المختلفة، وإرتباطاً بذلك فقد تظهر الحاجة إلى نماذج جاهزة تلبي متطلبات الإفصاح وتساعد كل من الجهة المعدة للمعلومات والجهة المستخدمة لها، وهو ما يطرح النقاش حول مسئولية إعداد تلك النماذج وهل تكون إلزامية أوإختيارية.ومن العرض السابق،وإستناداً إلى دراسة ***Polizzi and Scamella,2020*** يمكن توضح أهم المشكلات التـي تواجه الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وكذلك آثارها السلبية والحلول المقترحة لعلاجها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤) مشكلات الإفصاح عن كفاية رأس المال وأثارها السلبية والحلول المقترحة

المشكلات	التفسير	الآثار السلبية للمشكلات	الحلول المقترحة
نقص فى المعلومات عن كفاية رأس المال والمخاطر المرتبطة به فى التقارير السنوية	غالبية البنوك قد لا توفرمعلومات عن بعض الجوانب الرئيسية المتعلقة بالمخاطر مثل القيمة المعرضة للخطر والمقياس المستخدم فى حسابها, وطريقة إدارتها للمخاطر واختبارات الضغوط	عدم إمكانية التقييم ألاستباقي لقدرة البنك على امتصاص الصدمات أثناء الأزمات غير المتوقعة.	زيادة كمية المعلومات مع مراعاة مبدأ الأهمية النسبية .
تداخل وتكرار المعلومات	أحيانا قد يكون هناك تداخل وتكرار للمعلومات فى موقع عرض هذه المعلومات Location of the Information ما بين الايضاحات المتممة , وتعليق ومناقشة الإدارة , وتقرير الإفصاح الخاص بالركيزة (٣)	سوء فهم المعلومات المقدمة , وعدم وضوح الرؤية الكاملة حول المخاطر التى تتعرض لها البنوك	التنسيق بين وسائط الإفصاح عن المعلومات بحيث يتضمن تعليق ومناقشة الإدارة معلومات نوعية ووصفية إضافية تكون مكملة مع الايضاحات مثل وصف الاستراتيجيات والأهداف العامة لمخاطر كفاية رأس المال , وطريقة تجنب المخاطر , ومعلومات مستقبلية . فى حين يتضمن تقرير الإفصاح الخاص بالركيزة (٣)معلومات عن الاصول المرجحة بالمخاطر ورأس المال التنظيمي ومعدلات كفاية رأس المال
زيادة عدد صفحات التقرير السنوي	قد تكون هناك زيادة مفرطة فى عدد صفحات التقرير السنوي نتيجة لتكرار المعلومات	ارتباك القارئ وانخفاض قابلية التقرير السنوي للقراءة	إزالة أو تقليل التداخل فى المعلومات بين المواقع الثلاثة للإفصاح عنها

وإستناداً إلى ما سبق، وإستقراء الباحث للدراسات السابقة، وتحليل التقارير السنوية لبعض البنوك التجارية في البيئة المصرية لعام (٢٠١٩)، فإن القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي المصري يرتبط بشكل أكثر تحديدا ببعض المشكلات والتحديات لإفلاس العديد من المنظمات العالمية.

المبحث الثالث

بناء النموذج المقترح فى ضوء تطبيق معيار ***IFRS9*** لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه فى البنوك التجارية المصرية فى ظل جائحة كورونا

في ضوء ما سبق يمكن القول أن تطور القياس المحاسبي للحكم على كفاية رأس المال فى البنوك التجارية المصرية يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- وضع معيار لقياس كفاية رأس المال يأخذ بالإعتبار مختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية المصرية ويتضمن آثار تلك المخاطر على الأصول والإلتزامات داخل قائمة المركز المالي والمفردات خارج قائمة المركز المالي.
- المحافظة على سلامة وإستقرار النظام المصرفى من خلال إلزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق المعيار المقترح لقياس كفاية رأس المال.
- العمل على توحيد الممارسات التي تستخدمها البنوك التجارية المصرية عند قياس كفاية رأسمالها والإفصاح عنه ، ومن ثم التخفيف من حده آثار المنافسة غير العادلة الناتجة عن تطبيق مقاييس مختلفة تستخدم في قياس كفاية رأس المال.

ويقوم تطوير النموذج المقترح لكفاية رأس المال في البنوك التجارية على البعدين التاليين:

البعد الأول: تطوير نموذج القياس المقترح ليتضمن مفردات في جانب الأصول.

البعد الثاني: تطوير أسلوب القياس ليتضمن إدخال المخاطر التي تواجه البنوك التجارية.

حيث يقوم نموذج القياس المحاسبي لكفاية رأس مال البنوك التجارية المصرية على أساس الربط بين رأس المال والمخاطر المرجحة التي يتعرض لها .

وعليه تم تصميم النموذج وفق مكونين ضمن معادلة إحتساب كفاية رأس المال تتضمن بسط ومقام النسبة «بحيث يتكون المقام من ثلاثة عناصر ، يرتبط العنصر الأول برأس مال البنك التجاري والعنصر الثاني بمجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك و هي مخاطر الائتمان, مخاطر السوق ،مخاطر التشغيل أما العنصر الثالث فيرتبط باحتساب نسبة كفاية رأس المال

ويوضح الشكل التالي رقم (٥) نموذج القياس المحاسبي لكفاية رأس بنك تجارى الشكل رقم (١) نموذج القياس المحاسبي لكفاية رأس البنوك التجارية المصرية

بنك .....

	جزئي	كلي
١-رأس المال		xx
٢-المخاطر التى يتعرض لها البنك *مخاطر الائتمان المرجحة * مخاطر السوق المرجحة * مخاطر التشغيل المرجحة	 Xx Xx xx	
٣-نسبة كفاية رأس المال = رأس المال مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل	 -----	Xx %

هذا ويعتمد أسلوب القياس المحاسبي لكفاية رأس مال البنك على حساب عناصر النموذج المقترح وتأثرها بأنواع المخاطر المختلفة التي تواجه المصرف الأساسي من خلال العناصر التالية:

١- أسلوب القياس المحاسبي لرأس المال

٢- أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر الإئتمان المرجحة

٣- أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر السوق

٤- أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر التشغيل

١-أسلوب القياس المحاسبي لرأس المال :

يوضح الشكل (٢) أسلوب القياس المحاسبي لرأس مال البنوك التجارية المصرية اللازم لقياس كفاية رأس المال

عناصر رأس المال	جزئي	كلي
(Teir 1) الشريحة الأولي: رأس المال	Xx	
يخصم الاصول الثابتة	XX	
رأس المال بعد استبعاد الاصول الثابتة	XX	
يضاف الاحتياطي القانوني	XX	
يضاف الاحتياطيات الأخرى	XX	
(Teir 1) الشريحة الثانية : تضاف احتياطي مخاطر الاستثمار	Xx	
احتياطي معدل الأرباح	Xx	
الإجمالي		XX

٢- أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر الائتمان المرجحة

يوضح الشكل رقم (٣) أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر الائتمان المرجحة حسب طريقة المنهج المعياري .

عناصر مخاطر الائتمان	جزئي	كلي
الموجودات الممولة من رأس المال واحتياطياته (تعادل الشريحة ١,٢)	Xx	
يضاف الموجودات الممولة من الحسابات الجارية (تعادل رصيد الحسابات الجارية	XX	
الإجمالي	XX	
يضرب المجموع ٧٥٪ (١)	XX	
يضاف ٢٥٪ من قيمة الموجودات المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار		
ذمم البيوع والتمويل + استثمارات فى صكوك *٧٥٪ * ٢٥٪	Xx	
استثمارات فى أراضي وعقارات * ١٠٠٪ *٢٥٪ (٢)		
الإجمالي		XX

٣-أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر السوق

يوضح الشكل رقم (٤) أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر السوق حسب طريقة المنهج المعياري الموحد

عناصر مخاطر السوق	جزئي	كلي
أ-استثمارات فى الأسهم		
استثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع	XX	
يتم الضرب فى ٨٪	XX	
يتم الضرب فى ١٢,٥	XX	
ب-أسعار الصرف		
تقييم المراكز بالعملة المحلية وفقا للسعر الأدنى	Xx	
تجميع المراكز الموجبة مع بعضها والسالبة مع بعضها	Xx	
يضرب المجموع الأكبر فى ٨٪	Xx	
الإجمالي		XX

٤-أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر التشغيل
يوضح الشكل رقم (٥) أسلوب القياس المحاسبي لعناصر مخاطر التشغيل حسب طريقة المؤشر الأساسي

عناصر مخاطر التشغيل	جزئي	كلي
إيرادات البيوع والتمويل والاستثمارات		
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	XX	
صافي إيرادات البيوع والتمويل والاستثمارات	XX	
حصة البنك كمضارب من إيرادات حساب الاستثمار المخصص	XX	
صافي إيراد الخدمة المصرفية	Xx	
أجور قروض حكومية	Xx	
فروقات التعامل بالعملات الأجنبية	Xx	
أرباح تقييم العملات الأجنبية	Xx	
أرباح توزيع أسهم	Xx	
عوائد استثمارات عقارية	Xx	
إيرادات ومصاريف اخرى	Xx	
اجمالي الإيرادات	Xx	
مجموع الإيرادات لثلاث سنوات	Xx	
متوسط الإيراد	Xx	
الفا ١٥٪	Xx	
رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل ١٢,٥		XX

وعليه تكون :
١-نسبة كفاية رأس المال المقترح للبك التجارى وفق النموذج التالي :- شكل رقم (٦)
CAR = OC Tri 1-Tr2 for Bank

OR= AP X(AIFA15%)x12.5	MR = IIE (Different S&l postion x 8%x12 5 eh) + ER (Larg P&N postion x 80x12.5+eh)	CR= RWA from [C+R+A - 250, RWA)]

حيث أن :

CAR=	Capital Adequacy Ratioمتطلبات رأس المال" نسبة كفاية رأس المال
OC Teir (1) Teir(2)	Elements numerator عناصر البسط رأس مال البنك نفسه (الطبقة (١)و (٢) OC تمثل في رأس مال البنك نفسه شريحة (١) وشريحة (٢) Teir (1) +Teir(2) شريحة (١) رأس المال المدفوع + احتياطي رأس المال مطروحا منه صافي الأصول الثابتة Paid-up capital + capital reserve Less Net Fixed شريحة (٢) احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح Investment risk reserve and the reserve rate of profits
CR RWA	elements hereعناصر المقام Cridit Risk١-مخاطر الائتمان الأصول المرجحة بالمخاطر الممولـة مـن رأس المال والاحتياطيـات القانونية والحسابات الجارية + نسبة ٢٥٪ من قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار Weighted risky assets funded by capital and reserves of legal and current accounts + 25% of the value of assets financed by the weighted risky investment accounts RWA from [C+R+A (25% RWA)]
MR 11E ER	Market Risk ٢-مخاطر السوق: أ-الاستثمارات فى الأسهم : ويتم قياس مخاطرها من خلال معالجة مجموع المراكز القصيرة والطويلة، وتضرب في ٨٪ثم في ١٢,٥ وتـضاف إلـى عناصر المقام. . Investment in equities risky is measured by addressing the difference between short and long positions and x 8% to 12.5+to the elements here. MR IIE (Different S&l postion x 8% x12.5) Exchange Rate ب-أسعار الصرف : يتم قياس مخاطرها من خلال معالجة أرصدة المراكز الموجبـة والسالبة وتحديد الرصيد الأكبر وضرب النتيجة في ٨ % ثم في١٢,٥ وتضاف الى عناصر المقام Is measured risks by addressing balance positive and negative positions and determine the balance of large and

12.5وتضاف إلى عناصر المقام 8% to 12.5 and striking result in . then added to the elements here. ER=(Larg P&N postion x 8% x12.5)	
٣Operation Risk-مخاطر التشغيل وتقاس من خلال إحتساب متوسط الأرباح لمدة ثلاث سنوات وتضرب في معامل الفا (١٥ %) تم في ١٢,٥ وتضاف الى عناصر المقام Is measured risks by calculating the average profits for three years and x factor alpha 15% % to 12.5 AP*alfa 15%* 12.5	OR

التفسير العام للنموذج

هذا وبنـاء على ما سبق يتضح من أن النموذج الذي تم إقتراحه يعتبر أساسا يمكن الاستناد إليه في تحديد ملاءة رأس مال البنوك التجارية المصرية، حيث تم الأخذ في الاعتبار كافة المخاطر التي يتعرض إليها العمل المصرفي والمتمثلة في مخاطر الائتمان بالقدر الذي يتناسب مع طبيعة البنوك التجارية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

وعليه فان تطبيق هذا النموذج سوف يزيد من يزيد من فاعلية الكشف عن ملاءة رأس المال ويجعله نموذجا يستند الى مؤشرات وأرقام فعلية يأخذ في الاعتبار كافة العناصر والمخاطر المؤثرة على رأس المال فى العمل المصرفي بشكل عام والتي وردت في اتفاقية بازل ***III*** مع تطويرها بما يتلاءم والخصائص الوظيفية للبنوك التجارية المصرية سواء من جانب موارد الأموال أو استخدامات هذه الموارد من جانب آخر.

وبذلك يتحقق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة المتمثلة في بناء النموذج المقترح ، كما تتحقق فرضيات البحث من خلال ما تعرضت إليه الدراسة من عمليات حول ربط عناصر هذا النموذج ومكوناته بكافة المخاطر المحيطة ذات الصلة مما يجعله أداه نافعة في قياس وتحديد الملائمة المالية وتطبيقها في البنوك التجارية المصرية.

المبحث الرابع
الدراسة التطبيقية

مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك التجارية العاملة فى مصر , حيث اعتمدت الدراسة على البنوك المملوكة بالكامل لرأس المال المصري وكذلك البنوك الأجنبية ،ونظراً لأن البنوك العاملة فى مصر لا تزيد عن ٤٠ بنكاً وفقًا لتقرير البنك المركزي المصري، ومن ضمن هذه البنوك يوجد أربعة عشر بنكًا مقيدً ا بسوق الأو ا رق المالية المصرية، وباقي تلك البنوك البالغ عددها ستة وعشرون بنكاً غير مقيدا بسوق الأو ا رق المالية المصرية.

وإعتمدت الدراسة على البيانات المالية التى تصدرها هذه البنوك وتشمل قائمة الميزانية العمومية , قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية الى جانب التقرير المالي للمراجع الداخلي . وإستخدام تقرير المراجع الخارجى هو تحليل بعض البيانات المالية التى سوف تستخدمها الدراسة كلما تطلب ذلك .

متغيرات الدراسة :

تم تحديد متغيرات الدراسة بناءا على الدراسات السابقة, حيث يتضمن الجدول رقم (٥) المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة على النحو التالي:

منهجية البحث وبناء النموذج

إستهدف البحث تحليل أثر القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (٣) فى الحد من المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية فى ظل جائحة كورونا، وكذلك أثرها فى تحقيق الملائمة والإعتمادية على القوائم المالية فى ضوء معيار ***IFRS 9*** ولتحقيق هذا الهدف إعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى ***Content Analysis*** حيث تم تحليل التقارير المالية للبنوك التجارية فى مصر ، وتم تحديد مجتمع البحث والمتمثل فى البنوك التجارية فى مصر والتى أعلنت عن مراكزها المالية وحساباتها الختامية لسنة (٢٠١٦- ٢٠٢٠) وعددها ٤- بنك

كما تنحصر الفترة الزمنية للبحث الحالى والتى إرتبطت بجميع البيانات المطلوبة من العام المالى ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ نظراً لأن الهدف الأساسى من البحث هو مدى قدرة البنوك التجارية فى مصر على القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال فى ظل المخاطر ذات الصلة ، وما يرتبط بذلك من توفر لمقومات التطبيق لتحسين مستوى أداء البنوك ، وحيث أن مراحل تطبيق مقررات لجنة بازل ***III*** صدرت مؤخراً وبناء على تعليمات البنك المركزى المصرى ، لذلك إقتصرت الدراسة التطبيقية على خمس سنوات فقط .

كما إعتمد الباحث على أسلوب الإستقصاء فى تجميع البيانات عن محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (٣) ،وكذلك فى التعرف على أراء عينة من الأكاديميين من

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية تخصص محاسبة ومراجعة .ومكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة ويمكن بيان منهجية البحث كما يلى :

- أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

جدول رقم (٥) متغيرات البحث (المستقلة - التابعة)، وطبقية قياسها

متغيرات الدراسة	
المتغير المستقل الرئيسي:	المتغير التابع الرئيسي:
توفر الإجراءات لإدارة وقياس المخاطر ذات الصلة ومتابعتها	أداء البنوك
المتغيرات الفرعية لهذا المتغير:	المتغيرات الفرعية لهذا المتغير :
١-الخطوات والأساليب المتبعة لإدارة المخاطر ذات الصلة ٢-تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل III ٣-أساليب قياس المخاطر ذات الصلة وفقا لمقررات لجنة بازل III ٤-المقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات بازل III	١-مؤشرات كفاية رأس المال ٢-مؤشرات جودة الاصول ٣-مؤشرات التوظيف ٤-مؤشرات هيكل الودائع ٥-مؤشرات السيولة ٦-مؤشرات الربحية
القياس	
تم قياس المتغير المستقل والتابع من خلال قيام الباحث بتصميم استقصاء متكامل يتضمن دعائم بازل وأساليب القياس للمخاطر ذات الصلة كذلك قياس أداء البنوك بمؤشراته , وتم عرض ذلك الإستقصاء على محكمين من العاملين بالبنوك لإبداء الرأي فى جودة ذلك الإستقصاء ثم قام الباحث بتحليل مدي صدق وثبات الإستقصاء إحصائيا لتأكد من قدرته على إثبات مدي وجود ارتباط بين الأساليب والطرق المتبعة من قبل إدارة المخاطر ذات الصلة فى كيفية : (نقل الخطر – تخفيفه – التحوط منه) وبين الأداء المالي .	

جدول رقم (٦) مؤشرات قياس المخاطر

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة فى القياس
المخاطر الائتمانية	-صافي أعباء القروض /اجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها / اجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / اجمالي الاصول - الوداع المتقلبة / اجمالي الاصول - الاصول الحساسة – الخصوم الحساسة - سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	- الاصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / اجمالي الاصول - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / اجمالي الخصوم - الاصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح فى كل عملة / القاعدة الرأسمالية - اجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	- اجمالي الاصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / اجمالي الاصول - الشريحة الأولي من رأس المال / الاصول المرجحة بأوزان المخاطرة - القاعدة الرأسمالية / الاصول المرجحة بأوزان المخاطرة

ويتضح من الجدولين السابقين الإستناد إلى مقاييس متعددة فى قياس متغيرات المخاطر ومعدلات العائد . كما أن هذه المتغيرات تحتاج إلى إعادة صياغة حتى تناسب طبيعة الدراسة الحالية وطبيعة البيانات المتاحة للباحث عند إعداد الدراسة .

وبناء على ما تم عرضة من خلال مشكلة البحث أهدافها وفروضها ، يحاول الباحث تطوير نموذجين لأثر القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال كمتغير تابع في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (٣) فى الحد من المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية فى ظل جائحة كورونا كمتغيرات مستقلة ، مع إستخدام بعض متغيرات الرقابة التى تضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، وذلك على النحو التالى :

النموذج الأول :

نسبة كفاية رأس المال المقترح للبنك التجارى وفق النموذج التالى :

شكل رقم (٧)

OC Tri 1 = Tr2 for Bank+CAR

OR= AP X(A1FA15%)x12.5	MR = IIE (Different S&l postion x 8%x12. 5 eh) + ER (Larg P&N postion x 8%x12.5+eh)	CR= RWA from [C+R+A + (25% RWA)]

حيث أن :

CAR=	Capital Adequacy Ratioمتطلبات رأس المال" نسبة كفاية رأس المال
OC Teir (1) Teir(2)	Elements numerator عناصر البسط رأس مال البنك نفسه (الطبقة (١) و (٢) OC تمثل في رأس مال المصرف نفسه شريحة (١) وشريحة (٢) Teir (1) +Teir(2) شريحة (١) رأس المال المدفوع + احتياطي رأس المال مطروحا منه صافي الأصول الثابتة Paid-up capital + capital reserve Less Net Fixed شريحة (٢) احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح Investment risk reserve and the reserve rate of profits
CR RWA	elements hereعناصر المقام Cridit Risk١-مخاطر الإئتمان الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من رأس المال والاحتياطيات القانونية والحسابات الجارية + نسبة ٢٥٪ من قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار Weighted risky assets funded by capital and reserves of 1egal and current accounts + 25% of the value of assets financed by the weighted risky investment accounts RWA from [C+R+A (25% RWA)]

Market Risk ٢-مخاطر السوق: أ-الاستثمارات فى الأسهم : ويتم قياس مخاطرها من خلال معالجة مجموع المراكز القصيرة والطويلة، وتضرب في ٨٪ثم في ١٢,٥ وتضاف إلى عناصر المقام. . Investment in equities risky is measured by addressing the difference between short and long positions and x 8% to 12.5+to the elements here. MR IIE (Different S&l postion x 8% x12.5) ب-أسعار الصرف Exchange Rate : يتم قياس مخاطرها من خلال معالجة أرصدة المراكز الموجبة والسالبة وتحديد الرصيد الأكبر وضرب النتيجة في ٨ % ثم في١٢,٥ وتضاف الى عناصر المقام Is measured risks by addressing balance positive and negative positions and determine the balance of large and 12.5 وتضاف إلى عناصر المقام striking . result in 8% to 12.5 and then added to the elements here. ER=(Larg P&N postion x 8% x12.5)	MR IIE ER
٣Operation Risk-مخاطر التشغيل وتقاس من خلال احتساب متوسط الأرباح لمدة ثلاث سنوات وتضرب في معامل الفا (١٥ %) تم في ١٢,٥ وتضاف الى عناصر المقام Is measured risks by calculating the average profits for three years and x factor alpha 15% % to 12.5 AP*alfa 15%* 12.5	OR

النموذج الثانى:

مؤشر هرفندال- هيرشمان (HHI) والذى يمكن قياسه بالمعادلة الآتية :

Hayden, E, et all , 2006 ، Benjamin, M et al., 2010

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{xi}{x}\right)^2$$

HHI : قيمة المؤشر.

Xi : قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للقطاع (i) أو للصناعة (i) أو لمنطقة جغرافية (i)

X : مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك، ومن ثم فإن:

$$X = \sum_{i=1}^{n} \underline{x}i \quad X \quad 2$$

عدد القطاعات الاقتصادية أو عدد الصناعات أو عدد المناطق الجغرافية الممولةN:

وتتراوح قيمة مؤشر هرفندال - هيرشمان (HHI) بين ١ و N/١ ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من ١ زاد التركز وانخفض التنوع ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من N/١ إنخفض التركز وزاد التنوع وأن كل قطاع اقتصادي أخذ نصيباً متساوياً من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة، أما القيمة ١ فهي تمثل أكبر قيمة للمقياس وتشير إلى تركز كامل والتنوع معدوم، أي أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تتركز في قطاع إقتصادي واحد.

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

وبناء على ما سبق سوف يتم تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على النحو التالى :

أولاً : إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائى :

ثانياً : التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة :

ثالثاً : تحليل ومناقشة نتائج إختبار فروض الدراسة :

أولاً : إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائى :

١. إختبار التوزيع الطبيعى.

إستخدم الباحث إختبار (Shapiro – Wilk), (Kolmogorov – Simonov) ضمن حزمة برنامج (SPSS Version 16) للتأكد من أن نمط التوزيع الذى تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعى . ويتم إتخاذ قرار بناء علي قيمة مستوي الدلالة الإحصائية(Sig) فإذا كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية(oc) فإن هذا يعنى أننا نقبل فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي وفي هذه الحالة إما يتم الإعتماد علي الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات المعلمية Parametric Tests ، إذا كانت قيمة مستوي الدلالة(Sig) أقل من قيمة مستوى المعنوية (oc) فإننا فى هذه الحالة نقبل الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويتم الإعتماد علي الأساليب الإحصائية للإختبارات اللامعلميةNon-Parametric Tests

وقد قام الباحث بإجراء هذا الإختبار علي عينة الدراسة وإتضح من خلال جدول (٧) أن قيمة مستوي الدلالة (Sig)أقل من مستوي المعنوية ، وبالتالى سوف يقوم الباحث بالإعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالإختبارات اللامعملية Non-Parametric Tests

جدول (7) التوزيع الطبيعى لمتغيرات الدراسة بقيم الإختبارات (K-S& S-K)

Tests of Normality						
Continous Variables	Kolmogorov- Smirov'			Shapiro- Wilk		
	statistic	df	Sig.	statistic	df	Sig.
X1	0.246	60	0	0.606	60	0
X2	0.196	60	0.006	0.945	60	0.01
X3	0.357	60	0	0.9	60	0
X4	0.55	60	0	0.739	60	0
* This is a lower bound of the true significance.						
a. LillieforsSignificiance Correction						

(X1 أساليب إدارة المخاطر ذات الصلة , X2 تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل III ,X3 أساليب القياس والإفصاح عن المخاطر ذات الصلة وفقا لبازلIII ,X4 المقومات اللازم توافرها لتطبيق مقررات لجنة بازل III)

يتضح من الجدول السابق أن قيم مستوى الدلالة للمتغيرات المتصلة أقل من (0.05) مما يدل على إقترابها من التوزيع الطبيعى, إما بقية المتغيرات فهى متغيرات وهمية ذات قيم ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعى.

٢. إختبار التداخل الخطى (Multicollinearity Test) :

تم فحص التداخل الخطى من خلال إحتساب معامل Toleranc لكل متغير من المتغيرات المستقلة ومتغيرات المراجعة الإستقصائية, ومن ثم إيجاد معامل (VIF) حيث يعد بمثابة مقياساً لتأثير الإرتباط بين المتغيرات المستقلة, ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول (8) إختبار (Variance Inflation Test) للتداخل الخطى

Model	TACC		ANACC	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
In_ X1	0.389	2.569	.347	2.885
In_ X2	.526	1.901	.525	1.906
In_ X3	.356	2.807	.380	2.628
In_ X4	.443	2.255	.448	2.231
X5	.621	1.610	.631	1.586
X6	.291	3.433	.289	3.465
X7	.347	2.883	.280	3.577
X8	.725	1.379	.753	1.328
X9	.340	2.943	.340	2.945
X10	.481	2.078	.450	2.222

(X5 مؤشرات كفاية رأس المال ، X6 مؤشرات جودة الأصول ،X7 مؤشرات التوظيف ،X8 مؤشرات هيكل الودائع ، X9 مؤشر السيولة ,X10 مؤشر الربحية)

يتضح من الجدول رقم ٤ أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز ١٠ لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى, فالإرتباط بين المتغيرات ليس له دالة إحصائية ومنخفض جدا, وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

٣. إختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتى تم إجراء اختبار Durbin Watson وقد ظهرت قيمة D-W المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الذي يحتوى على المتغير التابع (أداء البنوك) بما يعادل (1.55) ,وهى بذلك تقع ضمن المدى المثالى والذي تتراوح قيمته ما بين (2.5 - 1.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتى تؤثر على صحة النتائج .

ثانياً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تحقق الباحث من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائى تأتى المرحلة الثانية, والتي يتم فيها وصف تحليلى لمتغيرات الدراسة قبل البدء بإختبار فروضها وإستخلاص نتائجها كما يلى :

١- وصف المتغيرات المتصلة:

يظهر الجدول الآتي رقم (٨) وصف لمتغيرات الدراسة المتصلة وهى (X1 مؤشرات كفاية رأس المال , X2 مؤشرات جودة الأصول,X3 مؤشرات التوظيف ,X4 مؤشرات هيكل الودائع ,X5 مؤشر السيولة ,X6 ومؤشر الربحية).

المتغير	السنة	الوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	أقل قيمة	أكبر قيمة
X1	٢٠١٦	٤,٣٠١٩	٠,٦٠٤٣	٠	٠,٦٦
	٢٠١٧	٤,٣٣٤٥	٠,٦٥٣٢	٠	٠,٥
	٢٠١٨	٤,٣٦٧٣	٠,٦٠٢٢	٠	٠,٥
	٢٠١٩	٤,٣١١٣	٠,٦٤٠٨	٠	٠,٦
	٢٠٢٠	٤,٣٥٦٢	٠,٧١٩٢	٠	٠,٦
X2	٢٠١٦	٤,٣٤٧٤	٠,٧٤١٠	٧,٣٣	١٢
	٢٠١٧	٤,٣٥٦٢	٠,٨٠٦٣	٧,٣٣	١٢
	٢٠١٨	٤,٣٤٢٩	٠,٦٩٩٢	٧,٧٥	١٢
	٢٠١٩	٤,٣٦٦٧	٠,٧٣١١	٨	١٣,٧٥
	٢٠٢٠	٤,٣٨٦٤	٠,٧٤١٨	٩	١٣,٨
X3	٢٠١٦	٤,٣٠١٩	٠,٧٥٧٦	٣	٥
	٢٠١٧	٤,٠٩٤٣	٠,٧٣٢١	٣	٥

	٢٠١٨	٤,٠٢٨٣	٠,٧٦٨٤	٣	٥
	٢٠١٩	٤,١٣٢١	٠,٧٧١١	٣	٥
	٢٠٢٠	٤,١٩٢١	٠,٧٠٩٤	٣	٥
X4	٢٠١٦	٤,٣٠١٩	٠,٧٤٨٨	٠	١
	٢٠١٧	٤,١٥١٦	٠,٧٦٦٧	٠	١
	٢٠١٨	٤,٣٠٣٣	٠,٧٥٣٧	٠	٢
	٢٠١٩	٤,٣٢٤٥	٠,٧٤٤٤	١	٢
	٢٠٢٠	٤,٣٧٤٢	٠,٧٨٦٩	٠	١

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك إتجاه عام من أفراد العينة على الموافقة على أهمية تحسين مستوى القياس والإفصاح عن المخاطر ذات الصلة بالنوك التجارية فى مصر حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات علي مستوي عينة الدراسة أكبر من ٣،في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة٤,١٩٤٠ وهو مؤشر جيد يبين ويوضح إقرار وموافقة أفراد العينة علي أهمية تطبيق مقررات لجنة بازل III علي تحسين مستوي القياس الإفصاح عن المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية، وكما بلغ أيضاً معامل الإختلاف بين أراء أفراد العينة حول الإجابات المختلفة لأهمية تطبيق هذه المقررات ١٨،٤٪ وهذا يدل علي أن هناك تجانس حول أهمية تطبيق هذه المقومات . كما يلاحظ أيضاً أن الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر ذات الصلة لعينة الدراسة حيث بلغت النسبة فى البنوك ما يتراوح بين(٦١,٤٢٪) و (٧٧,٥٨٪) , وهى تعد نسبة منخفضة قليلاً مقارنة بما أشارت إليه دراسة (قاسم, ٢٠١٧) حيث وصلت النسبة إلى (٩٨٪) ولعل ذلك يرجع إلى إختلاف مستوى الأداء فى البنوك التجارية المصرية بإختلاف طبيعة الإدارة لدى البنوك فى مصر من حيث تطبيق أساليب قياس المخاطر ذات الصلة وفقاً لبازل III خاصة وان الأسلوب المعيارى الأساسى هو المفضل فى التطبيق لدى البنوك المصرية عن الأسلوب المعيارى المبسط ويرجع ذلك إلى عدم كفاية التعليم والتدريب فى للتعامل مع أساليب قياس المخاطر ذات الصلة ، بالإضافة إلى عدم وجود عدد كافى من شركات التصنيف الإئتمانى المحلية ، بالإضافة إلى إنخفاض عدد العملاء المصنفين من قبل شركات التصنيف الإئتمانى الخارجية , حيث كانت أعلى نسبة لها قد بلغت(٤٢,٧٥٪) بنهاية عام (٢٠١٦) , مما يعنى أن العينة الممثلة لمجتمع البنوك فى مصر يتوافر لديها الخلفية النظرية لإدارة المخاطر ذات الصلة سواء على صعيد معرفة مصادر الخطر أو توفر مؤشرات للإستدلال بها على التعثر أو نماذج للقياس أو أساليب معينة فى الإدارة .

لذا فقد سعت العديد البنوك لتوفير ما أقرته بازل ٣ كالمصاريف المالية٧٪ بعدما كانت ٢ % ، ورفعها ٩ % أوقات الشدة، برغم الإنتقادات التي لحقتها، فالبنوك في بريطانيا رفعت تلك النسبة للتأكيد بإلتزامها بها، فبلغت في "بنك باركليز" ١٣,٧ % وفي "بنك لوديز" ٩,٢ % وتم دعم المقترحات الجديدة في أمريكا ، وقامت بعض الدول الأوروبية والأسيوية بتدابير لتقديم المخطط على مراحل بطيئة معللين أن الوتيرة السريعة من شانها أن تؤدي لإبطاء الإنتعاش، والمنتظر أن تساهم اتفاقية بازل ٣ في الإستقرار المالي على المدى الطويل وفقاً لما أعلنه رئيس البنك المركزي الأوروبي، ورئيس مجموعة محافظي البنوك المركزية ومسؤولى هيئات الرقابة.

٢- وصف المتغيرات المنفصلة:

يظهر الجدول التالى وصف لمتغيرات الدراسة المنفصلة وهى دليل عمل إجراءات لإدارة القياس والإفصاح عن المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل III

جدول (9) الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة المنفصلة (Dummy Variables)

Binomial Test					
المتغيرات	مشاهدات متحققه(١)		مشاهدات غير متحققه (٠)		Sig.
	العدد	السنة	العدد	السنة	
X5	40	67%	20	33%	0.013
X6	22	37%	38	63%	0.052
X7	27	45%	33	55%	0.519
X8	44	73%	16	27%	0.000
X9	41	%68	21	34%	0.015
X10	28	46%	34	56%	0.511

يلاحظ من الجدول إرتفاع نسبة البنوك التجارية التي يتوافر فيها مؤشرات كفاية رأس المال حيث بلغت (67%) في حين إنخفضت نسبة البنوك التجارية التي تقوم بتطبيق مؤشرات جودة الأصول فى دعائم مقررات لجنة بازل III حيث بلغت (37%) , أما فيما يتعلق بمؤشرات التوظيف وأساليب قياس المخاطر والإفصاح عنها وفقاً لمقررات بازل III فيلاحظ إنخفاضها,حيث بلغت نسبة التقلب (45%) ,كما أن المقررات اللازمة لتطبيق هيكل الودائع وفقاً لمقررات بازل III تعادل (73%) ، فى حين بلغت مؤشرا السيولة لدى البنوك التجارية العاملة فى مصر ٦٨٪ ،وأخيراً مؤشرات الربحية لدى البنوك التجارية وفقاً لمقررات بازل III تعادل (46%) .وقد إهتم البنك المركزى المصرى بالمخاطر البنكية بإصداره لمجموعة تنظيمات تحدد المخاطر البنكية، فعملية قياس المخاطر البنكية تعتبر من مكونات أنظمة الرقابة الداخلية والتي يجب على البنوك المعتمدة فى مصر أن تمتلكها، وتجسد إهتمام البنك المركزى المصرى بالمخاطر من خلال قيامه بإصدار تقرير مؤشرات السلامة المصرية ديسمبر ٢٠٢٠حيث ركز على المخاطر الإئتمانية كما أشار فيه ولو بصفة مختصرة إلى المخاطر السوقية، مخاطر التركيز، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية . مع إلزام البنوك التجارية المصرية بإمتلاك أنظمة لقياس المخاطر والمؤسسات المالية بوضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر، مع تكييفها وفقا لطبيعة وحجم عملياتها، وذلك بهدف ضبط المخاطر بمختلف أنواعها التي تتعرض لها هذه العمليات.مع التحوط من أى مخاطر على مستوى قاعدة رأس المال أو فى أدوات البنوك الإستثمارية والتمويلية .

ثالثاً : تحليل ومناقشة نتائج إختبار فروض الدراسة:

تهدف فروض الدراسة الى التحقق من مدى ممارسات البنوك التجارية لقياس معدل كفاية رأس المال للوصول إلى معيار يتضمن مختلف العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال وتحقيق الملاءة المطلوبة ويعكس بدرجة كافية المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وفق أركان معيار كفاية رأس المال الواردة في اتفاقية بازل (٣) .وبالتالى إقتراح إطار يساعد على تحسين جودة القياس

والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة ، وتحقيق كفاءة وفعالية عملية الرقابة والإشراف في البيئة المصرفية المصرية الحديثة فى ضوء متطلبات بازل (٣) .

إختبار الفرض الأول: توجد ضرورة لتطبيق مدخل متكامل لقياس كفاية رأس المال للبنوك التجارية والإفصاح عنه للحد من المخاطر ذات الصلة فى بيئة الأعمال المصرية.

يعرض الجدول التالى وصف لمتوسط تطبيق مؤشرات أداء البنوك التجارية خلال فترة الدراسة عن عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠٢٠م حيث تعتبر البنوك التجارية ممارسة لمؤشرات الأداء إذا كانت القيمة المطلقة لمؤشرات الأداء فى عام معين أكبر من أو تساوى القيمة المطلقة لمتوسط مؤشرات الأداء فى فترة الدراسة , بينما تكون البنوك غير الممارسة لمؤشرات الأداء إذا كانت القيمة المطلقة لمؤشرات الأداء أقل من القيمة المطلقة لمتوسط لمؤشرات الأداء.

جدول (١٠) وصف لمؤشرات تطبيق الأداء فى البنوك التجارية

Years	Abnormal	Earning Management				Total
		1		0		
		Freq	percent	Freq	percent	
2016	- 2474261	8	66.67	4	33.33	12
2017	- 3043373	7	58.33	5	41.56	12
2018	4297719	9	.75	3	25	12
2019	2905136	5	41.56	7	58.33	12
2020	358902	2	16.67	10	83.33	12
Total		31	51.66	29	46.33	60

يتضح من الجدول السابق أن إرتفاع تطبيق مؤشرات الأداء فى السنوات الثلاث الأولى , كما أنها سالبة خلال السنة الأولى والثانية , مما يشير إلى ممارسة البنوك لمؤشرات الأداء بهدف تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل III وقد يكون بهدف إدارة المخاطر ذات الصلة , كما يتضح أن هناك تباين فى ممارسة البنوك التجارية للإلتزام بمؤشرات الأداء فقد ظهر أعلى تكرار لممارستها فى ٢٠١٨م حيث بلغ ٩ بنوك بنسبة ٧٥٪ فى حين بلغ أقل تكرار لممارستها فى عام ٢٠٢٠م حيث بلغ ٢ بنك بنسبة ١٦,٦٧٪ ويرجع إلى مجموعة الضوابط التى أصدرها البنك المركزى لتطبيق القواعد الجديدة لـ (بازل ٣) مثل : تدعيم القواعد الإحترازية الخاصة برؤوس الأموال من أجل زيادة قدرة البنوك على مواجهه المخاطر بالعمل عل تحسين نوعية ، تجانس وشفافية راس المال لتجنب إختلاف التشريعات فيما يخص مكونات راس المال وعدم الإلتزام بالقواعد الإحترازية لبازل II حيث تم رفع نسبة الأسهم العادية والعناصر الأخرى المشابهه لها والتى تسمى العناصر الصلبة لرأس المال من ٢٪ إلى ٤،٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر ، مع إمكانية تعديم هذه النسبة بنسبة إضافية تصل إلى ٢،٥٪ ، وكذلك رفع نسبة الشريحة T1 من رأس المال إلى ٦٪ من الأصول المرجحة ، مع إبقاء نسبة إجمالى رؤوس الأموال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عند حد ٨٪ مع إستبعاد الشريحة T3 , وكذلك الالتزام بتغطية المخاطر وضرورة التركيز على عملية إدارة المخاطر داخل البنوك التجارية ، أيضاً تدعيم متطلبات رأس المال بنسبة رفعة مالية جديدة من خلال إعتماد نسبة الشريحة T1الجديدة إلى إجمالى القروض تقدر ب ٣٪ خلال دورة محاسبية كاملة ، مع الإلتزام بمعايير بازل III الخاصة بالسيولة سواء على المدى القصير او

المدى الطويل. وقد تم إجراء إختبار مدى معنوية ممارسة البنوك لتطبيق مؤشرات الأداء لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه من خلال إختبار Binomial Test. القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال فى البنوك التجارية وقد تبين أنا مستوى الدلالة ٠,٠٤٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ , حيث يلاحظ أن عدد البنوك التى طبقت تلك المؤشرات وعددها ٣١ بنك بنسبة ٥١,٦٦٪ أكبر من عدد البنوك التجارية التى لم تطبق تلك المؤشرات وعددها ٢٩ بنك ٤٨,٣٣٪ , وهو ما يؤكد أن البنوك التجارية فى مصر قامت بتطبيق مؤشرات الأداء لقياس كفاية رأس المال والإفصاح خلال فترة الدراسة ويتضح من الجدول رقم (١١) الأتى:

نتائج إختبار Binomial Test

مدى تطبيق البنوك التجارية لمؤشرات الأداء لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى الدلالة
بنوك تجارية مطبقة	٣١	٥١,٦٦٪	٠,٠٤٠
بنوك تجارية غير مطبقة	٢٩	٤٨,٣٣٪	

أما فيما يتعلق بضرورة تطبيق البنوك التجارية لمؤشرات الأداء لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه ، بهدف تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل III ، فقد تعددت الدراسات المحاسبية التى تناولت أهمية تطبيقها حيث إعتمدت على تطبيق دعائم بازل III وأساليب القياس للمخاطر ذات الصلة ، كذلك قياس أداء البنوك بمؤشراته ، ومدى وجود إرتباط بين الأساليب والطرق المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية فى كيفية (نقل الخطر – تخفيفه- التحوط منه) وبين الأداء المالى . كما إعتمد كل من جونز المعدل من قبل ديشاو و جنكيز على القيمة المطلقة لتطبيق البنوك التجارية لمؤشرات الأداء لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه, وقد إعتمد الباحث على هذا النموذج فى قياس جودة أداء البنوك التجارية فى مصر حيث يعد من أكثر النماذج إستخداماً, ويستند النموذج على أن إنخفاض القيمة المطلقة لمؤشرات قياس الأداء يشير إلى إنخفاض أداء البنوك التجارية فى مصر, وقد تم حساب القيمة المطلقة لمؤشرات الأداء خلال فترة الدراسة , وكانت قيمتها -٤٢٥٨٤٣٢ فى عام ٢٠١٦م – ٤٤٢٧٣٤١ فى عام ٢٠١٧م , ٥١٦٢٢٢٤ فى عام ٢٠١٨م , ٣٣٩٨٧٠ فى عام ٢٠١٩م ٣٢٥٨٦٦٧ فى عام ٢٠٢٠م وبملاحظة القيم السابقة وبمقارنتها بقيمة مؤشرات الأداء جدول وصف المؤشرات يتضح إنخفاضها من عام لآخر مما يدل على انخفاض تطبيق البنوك التجارية لمؤشرات الأداء لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه ، بهدف تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل III .وهو ما يعنى صحة الفرض الأول بضرورة تطبيق مدخل متكامل لقياس كفاية رأس المال للبنوك التجارية والإفصاح عنه للحد من المخاطر ذات الصلة فى بيئة الأعمال المصرية.

إختبار الفرض الثاني : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى توافر العناصر الأساسية في عملية القياس والإفصاح في ضوء الخصائص الوظيفية للبنوك التجارية وفقاً لبازل ***III***.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المحددات مجتمعة لها علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بممارسات إدارة البنوك عند مستوى معنوية ٠,٠٥ , حيث كانت F.Test = 0.000 كما بلغت

القوة التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فى النموذج الأول ٦٧٪ وفى النموذج الثاني ٦٠٪ وهى تعد نسبة جيدة فى أدبيات الفكر المحاسبى.

وفيما يتعلق بالمحدد الأول تحسين كفاءة مؤشرات كفاية رأس المال فى البنوك التجارية المصرية فقد أظهر التحليل الإحصائي أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين مستوى كفاية القواعد الإحترازية الخاصة بتيسيير البنوك التجارية فى مصر وممارسات أداء تلك البنوك , حيث كانت β سالبة ومستوى المعنوية F.Test = 0.000 ويتضح ذلك من الجدول الآتي:

جدول (١٢) نموذج الإنحدار الخطى لتحديد دور المتغيرات المستقلة فى مدى التأثير على المتغيرالتابع (TACC)

المتغيرات	المعلمات المقدرة BI	T . Test		F . Test		R^2
		القيمة	مستوىالمعنوية	القيمة	مستوىالمعنوية	
Constant	145845314.465					
X1	-15497001.722	1.320	.048			
X2	-7721672.398	1.850	.045			
X3	-32234003.725	4.392	.000			
X4	12655747.037	1.829	.078			
X5	-4090838.861	.867	.033	4.956	0.000*	0.67
X6	-3529961.738	1.125	.021			
X7	-2545374.009	.752	.048			
X8	-2924562.867	1.154	.259			
X9	-70675876.035	3.976	000			
X10	1532690.075	.664	.512			

دال عند مستوى أقل من ٠,٠٥

من الجدول السابق يتضح أن علاقة الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ حيث كانت قيمة T.Test = 1.320 ومستوى المعنوية ٠,٠٤٨ ، أما فيما يتعلق بتأثير المحدد الثانى وهو تحسين كفاءة عملية إدارة المخاطر بالبنك يتضح أن هناك علاقة الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث كانت قيمة T.Test = 1.850 ومستوى المعنوية 0.045 ، أما فيما يتعلق بتأثير المحدد الثالث وتوفر السلطة الإشرافية بالبنك التجارى يتضح أن هناك علاقة الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث كانت قيمة T.Test = 2.369 ومستوى المعنوية 0.25 ، أما فيما يتعلق بتأثير المحدد الرابع وهو توفر الشفافية وإنضباط السوق يتضح أن هناك علاقة الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث كانت قيمة T.Test = 4.392 ومستوى المعنوية 0.000 ، أما فيما يتعلق بتأثير المحدد الخامس وهو معرفة مصادر الخطر يتضح أن هناك علاقة الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث كانت قيمة T.Test =525. ومستوى المعنوية 0.046

ومما سبق يتضح للباحث أن محددات الخصائص الوظيفية للبنوك التجارية وفقاً لمقررات بازل III تؤثر تأثيراً إيجابياً فى عملية القياس والإفصاح للمخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية المصرية وهو ما تفشل معه دعائم بازل II .وهو ما يعنى صحة الفرض الثانى حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى توافر العناصر الأساسية في عملية القياس والإفصاح في ضوء الخصائص الوظيفية للبنوك التجارية وفقاً لبازل ***III*** .

إختبار الفرض الثالث : تطبيق النموذج المقترح على البنوك التجارية فى مصر وإختبار قدرته فى قياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه يعتبر أداه نافعة فى تحديد الملاءة المالية لهذه البنوك.

- يتطلب تطبيق المدخل المقترح لقياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه فى البنوك التجارية المصرية أساليب وأدوات ووسائل متبعة لإدارة المخاطر المخاطر ذات الصلة لتدعيم عملية القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال فى البنوك التجارية فى مصر.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة :

إشتمل مجتمع الدراسة على الفئات الأكثر إرتباطاً بإمكانية الحكم على أهمية لقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (٣) لتقييم مدى القدرة على الإستمرار وهى :

أ- تحليل التقارير المالية للبنوك التجارية فى مصر وتم تحديد عينة البحث فى ٣٥ مدير إستثمار وإئتمان بالبنوك التجارية فى مصر .
ب- الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية تخصص محاسبة ومراجعة وتم تحديد عينة البحث فى ٣٠ عضو هيئة تدريس .
جـ - مراقبى حسابات مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية وتم تحديد عينة البحث فى ٣٥ عضو صاحب مكتب وشريك مراجعة

ثانياً : أساليب التحليل الإحصائى :

إستخدم الباحث برنامج (***SPSS***) لحساب المتوسطات الحسابية والإنحراف المعيارى والجداول التكرارية لإختبار صحة الفرض مع الإعتماد على معامل الفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أسئلة الإستقصاء حيث بلغت ٠,٨٥ ومعامل الصدق ٠,٩٢ وبالتالى تتصف القائمة بالثبات والصدق

ثالثاً : نتائج الدراسة التطبيقية :

تم التحليل الإحصائى لنتائج الدراسة من خلال العناصر التالية :

ثالثاً : نتائج الدراسة الميدانية

- تم التحليل الإحصائى لنتائج الدراسة الميدانية من خلال العناصر التالية :

١- الإحصاء الوصفى لعينة الدراسة:

قياس التباين فى أراء مجموعات العينة إختبار كروسكال ويلز – Kruskal Wallis Test

جدول (١٣) لإيجاد مدى الفروق الجوهرية بين عينة الدراسة

البيان	نوع البنك	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية P-Value
ضرورة وجود نظام لتحسين كفاءة مؤشرات كفاية رأس المال فى البنوك التجارية المصرية	قطاع عام	٦٦	٩٤،٥٠	٠،٠٠ **
	قطاع خاص	١٥٤	١١٧،٣٦	
	المجموع	٢٢٠		
ضرورة وجود نظام للمعلومات الإئتمانية يضمن تحسين كفاءة عملية إدارة المخاطر بالبنك	قطاع عام	٦٦	١٠٠،٥٠	٠٣٦،٠ **
	قطاع خاص	١٥٤	١١٤،٧٩	
	المجموع	٢٢٠		
ضرورة وجود نظام معلومات لمراقبة مدى توفروجودة السلطة الإشرافية بالبنك	قطاع عام	٦٦	٩٨،٦٧	٠٢٧،٠ **
	قطاع خاص	١٥٤	١١٥،٥٧	
	المجموع	٢٢٠		
ضرورة وجود نظام يضمن توفر الشفافية وإنضباط السوق	قطاع عام	٦٦	١٠٧،٥٠	٥٦١،٠
	قطاع خاص	١٥٤	١١١،٧٩	
	المجموع	٢٢٠		
ضرورة وجود نظام معلومات لمعرفة مصادر الخطر والرقابة عليها والتقرير عنها للمستويات الإدارية المختلفة	قطاع عام	٦٦	١٠٨،٦٤	٧٤٤،٠٠
	قطاع خاص	١٥٤	١١١،٣٠	
	المجموع	٢٢٠		

يلاحظ من الجدول السابق أن مستوى المعنوية لمعظم العناصر أقل من ٠،٠٥٪ وهذا يدل على أن هناك إختلاف فى أراء المستقصى منهم حول أهمية تطبيق دعائم مقررات لجنة بازل ***III*** ما عدا (العنصرين الرابع والخامس) أكبر من ٠،٠٥٪ وهذا يدل على أن هناك إتفاق فى أراء المستقصى منهم .

ولإختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: مديرى البنوك ، الأكاديميين, ومديرى مكاتب المحاسبة والمراجعة,لآثار إدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (٣)على القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال بالبنوك التجارية فى مصر وفقاً لإختلاف: مؤهلاتهم العلمية , مركزهم الوظيفى ,عدد سنوات خبرتهم, ونوع القطاع الذين ينتمون إليه ,تم إستخدام إختبار كروسكال ويلز ***Kruskal – Wallis Test*** لإيجاد مدى الفروق الجوهرية بين عينة الدراسة وفقاً لإختلاف : (المؤهل العلمى– المركز الوظيفى– الخبرة – نوع القطاع), فيما يتعلق بضرورة تطبيق المدخل المقترح لقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل(٣)

ويوضح الجدول الآتى نتائج إختبار كروسكال ويلز ***Kruskal – Wallis Test*** لقياس الفروق الجوهرية بين الخصائص٣ الديموجرافية فيما يتعلق بآليات القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (٣) جدول (١٤)

المتغيرات	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الرتبى	كا٢	القرار	
					مستوى المعنوية	الدلالة
١- المؤهل العلمى	دكتوراه	٣٠	١٠٠,٤٥	٥,٣٤	٠,٠٠٦	غير دالة
	ماجستير	٢٢	٨٤,٥٥			
	بكالوريوس	١١٣	٧٨,٠٧			
٢- المركز الوظيفى	عضو منتدب	٥١	٩٣,٧٧	٦,٨٤	٠,٠٧	غير دالة
	رئيس قطاع	٤٤	٧٠,١٣			
	مدير	٣٠	٧٦,٩٣			
	مراجع	٤٠	٨٧,٩٧			
٣- الخبرة	من سنة إلى أقل من ٥ سنوات	٣١	٧٧,٩٢	١١,١٧	٠,٠٠٤**	دالة
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٤٤	١٠٣,٣٢			
	أكثر من ١٠ سنوات	٩٠	٧٤,٨٢			
٤- نوع القطاع	قطاع االتمويل العقارى	٩٠	٨٠,٣٣	٧,٩٧	٠,١٥	غير دالة
	قطاع التوريق	١٠	٨٧,٤٥			
	قطاع الاتصالات	٨	١٠١,٣١			
	قطاع الغاز والبترول	٣	١١٣,١٧			
	قطاع الصناعة	١٦	٥٩,٦٦			
	قطاع الزراعة	٣٨	٩١,٧٤			
** دالة عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠١)						

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة ترجع لاختلاف كل من : (المؤهل العلمي – المركز الوظيفي–نوع القطاع), فيما يتعلق بآليات تطبيق المدخل المقترح لقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل٣ وذلك عند مستوى معنوية أكبر من(٠,٠٥)

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة ترجع لإختلاف عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بآليات تطبيق المدخل المقترح لقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل(٣), وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١) وذلك لصالح فئة سنوات الخبرة (من ٥ إلى ١٠ سنوات) , يليها فئة الخبرة (من سنة إلى أقل من ٥ سنوات) , وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أكثر من ١٠ سنوات), بمتوسطات رتيبة بلغت (١٠٣,٣٢) , (٧٧,٩٢) , (٧٤,٨٢) , على التوالي.

٣- وفقاً لنتائج إختبار كروسكال ويلز Kruskal – Wallis Test السابقة تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة ترجع لإختلاف كل من:(المؤهل العلمى – المركز الوظيفى – نوع القطاع), فيما يتعلق بآليات تطبيق المدخل المقترح لقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل(٣) . فى حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة ترجع لإختلاف عدد سنوات الخبرة فيما يتعلق بآليات تطبيق المدخل المقترح لقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطلبات بازل(٣). وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث جزئياً فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة ورفضه فيما يتعلق بكل من :(المؤهل العلمي – المركز الوظيفي – نوع القطاع).

- ومما سبق يتضح للباحث أن تطبيق المدخل المقترح تطبيق النموذج المقترح على البنوك التجارية فى مصر وإختبار قدرته فى قياس كفاية رأس المال والإفصاح عنه يعتبر أداه نافعة فى تحديد الملاءة المالية لهذه البنوك. وهو ما يعنى صحة الفرض الثالث .

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

النتائج:

هدفت الدراسة إلى التعرف على موقف البنوك التجارية في البيئة المصرية من القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة، ومحاولة طرح بعض الجوانب التي قد تساهم في تحسين ذلك القياس والإفصاح في ضوء متطلبات بازل(٣) وقد خلص الباحث إلى ما يلي: ضعف القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال في التقارير السنوية للبنوك التجارية ببيئة الأعمال المصرية، وتعقد متطلبات القياس والإفصاح عنها، كما أن إعدادها يحتاج إلى مستوى فني عالي بالإضافة إلى تداخل وتكرار المعلومات عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة ما بين الإيضاحات المتممة، وتعليق ومناقشة الإدارة، وتقرير الإفصاح الخاص بالركيزة الثالثة.

وكذلك إنخفاض الاهتمام بالمعلومات النوعية عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة - مثل أهداف البنك وسياسته وإجراءاته لإدارة تلك المخاطر والوسائل المستخدمة لقياسها ، وصف القيود والحدود الدنيا لكفاية رأس المال، وصف الأصول الأكثر سيولة خلال فترة الضغط- مقارنة بالمعلومات الكمية والتاريخية عن المخاطر. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجهات التنظيمية والرقابية على القطاع المصرفي إلا أن المتطلبات التنظيمية للقياس والإفصاح عن المخاطر لا تزال تتطلب العديد من التحسينات حيث يجب أن تتكيف هذه المتطلبات مع التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية وكذلك مع الاحتياجات المتغيرة للمستثمرين وأصحاب المصالح والبنوك لذلك تظهر أهمية التعامل مع هذه المتطلبات كآلية تطويرية.

وبالإضافة إلى ما سبق، اتضح للباحث انخفاض قابلية التقرير السنوي للقراءة في بعض البنوك التجارية حيث يؤدي تداخل وتكرار المعلومات عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة بين أماكن الإفصاح المختلفة إلى زيادة عدد صفحات التقرير مما يؤثر سلباً على فهم وإدارك القاري المحتوى التقرير السنوي .

كما تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلى:

١- يعتبر موضوع تحديد ملاءة راس المال أمر حيوي للبنوك التجارية ،حيث يتم من خلاله قياس المخاطر التي يتعرض اليها راس المال، كما إن تطبيق النموذج المقترح وإختبار قدرته في قياس كفاية رأس المال يعتبر أداه نافعة في تحديد الملاءة لهذه البنوك.
٢- إن النموذج الكمي المقترح لقياس كفاية رأس المال يحدد العناصر المحاسبية وأوزانها في عملية القياس في ضوء الخصائص الوظيفية للبنوك التجارية، وذلك بالنظر الى وجود إختلافات كبيرة في طريقة إحتساب كفاية رأس المال بالنسبة لهذه البنوك عنها في البنوك كما يلي :

رأس المال المدفوع + احتياطي رأس المال مطرحا منه صافي الأصول الثابتة +احتياطي معدل الأرباح الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من رأس المال واحتياطياته القانونية والحسابات الجارية + نسبة % ٢٥ من قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات+ الاستثمار + مخاطر الاستثمار في الأسهم + مخاطر أسعار الصرف + مخاطر التشغيل

٣- ان أسس القياس المعمول بها لتحديد كفاية رأس المال بصورتها الحالية لا توفر قياسا موضوعيا لعملية احتساب كفاية رأس المال في البنوك التجارية .
٤- هناك حاجة ماسة وضرورة ملحة لمدخل محاسبي متكامل لقياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية تتمثل في تحديد وحصر نوعية رأس المال المعرض للمخاطر ونوعية وحجم المخاطر المرتبطة بتشغيل الأموال بما يتفق وقواعد العمل فى البنوك التجارية .
٥- إن أهداف النموذج المحاسبي المقترح لاحتساب كفاية رأس المال يحقق الافصاح الواضح لكافة القواعد والأسس والضوابط التي يقوم عليها هذا النموذج ،مما يدفع الى زيادة الوعي والادراك المحاسبي والمصرفي لما تقوم به البنوك التجارية من أنشطة ومعاملات مصرفية يراعى الضوابط المصرفية والمحاسبية السليمة .
٦- تتمثل فروض النموذج المقترح في فرض الأداة المحاسبية اللازمة لعملية إحتساب كفاية رأس المال على أسس عادلة ، وفرض إلتقاء أهداف المساهمين والمودعين مع متطلبات التطبيق في مقررات لجنة بازل ***III*** للرقابة المصرفية معاً ،الأمر الذي يحقق أهداف القياس والإفصاح للبنك التجارى ،كما يقوي دعائم وجوده وإستمراريته.

التوصيات:

وإستنادا إلى النتائج السابقة توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية في عدة جوانب مرتبطة بتحسين الإفصاح عن كفاية رأس المال من أهمها: الإفصاح السردي عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بحيث يتضمن المزيد من المعلومات النوعية، والمستقبلية عن المخاطر، وكذلك معلومات عن رأس المال التنظيمي.
وكذلك دراسة تأثير تقارير الأعمال المتكاملة على خلق القيمة في البنوك، والتوكيد المهني على هذه التقارير وأثره على قرارات أصحاب المصالح. بالإضافة إلى دراسة تأثير الممارسات الجيدة للحوكمة على الحد من السلبيات المرتبطة بتطبيق بازل (٣) خاصة في الدول الناشئة ومن أهمها صعوبة وتعقد وارتفاع تكلفة التطبيق، وضعف نظم القياس والإفصاح عن المخاطر. كما توصي بإعداد مؤشر لتقييم البنوك المسجلة في البورصة حسب جودة إفصاحها عن كفاية رأس المال وإداراتها

للمخاطر ذات الصلة، مع فرض عقوبات رادعة على البنوك التي لا تلتزم بالإفصاح عنها وهو ما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية المنشورة.
على ضوء النتائج التى تم التوصل إليها فى كل من الدراسة النظريـة والتطبيقيـة يوصى الباحث بما يلى:

١- ضرورة تطبيق النموذج المقترح بغرض تحقيق متطلبات زيادة كفاءة وفعالية البيانات المالية المتعلقة بقواعد وأسس عملية إحتساب كفاية رأس المال في البنوك التجارية والافصاح لكافة الأطراف المشاركة في الاستثمار والتمويل بكافة أشكاله وصوره.

٢- توجيه إهتمام السياسة النقدية إلى ضرورة تبني النموذج المقترح لإحتساب كفاية راس المال والذي يتضمن معظم العناصر والمخاطر البنكية المؤثرة على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، والنظر في امكانية تعميمه على البنوك التجارية.

٣- ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة بشان الربط بين معيار كفاية رأس المال و المخاطر التي يتعرض لها وتأثيرها على عمليات الرقابة والاستثمار المصرفي، بما يضمن وضع إجراءات للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة ترتكز على :

- وجود إجراءات لإدارة وقياس المخاطر ومتابعتها تستند على وجود نظام معلوماتى يتيح إدارة المحفظة القائمة التى يترتب عليها مخاطر ذات تأثير مباشر على مستوى أداء البنوك ، وكذلك تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر المخاطر المحتملة بعد تصنيفها .
- مراعاة التغيرات المستقبلية المحتملة فى الأوضاع الإقتصادية مثل التغيرات المناخية والأمراض الوبائية كجائحة كورونا عند تقييم المخاطر بما يقوى دعائم وجود البنك التجارى وإستمراريته .

٤- القيام بمزيد من البحوث فيما يخص جائحة كورونا ، وخاصة أنها مستجد على الساحة العالمية ، لمعرفة تأثيراتها المختلفة وخاصة على المجال المحاسبى، ليس فقط على المستوى الفردى ، بل يجب أن يكون الإهتمام على المستوى الأكاديمى كالجامعات من خلال المؤتمرات العلمية ، وكذلك على مستوى المنظمات المهنية. كذلك يجب على البنوك التجارية المصرية مراعاة هذا المستجد العالمى ، ووضع عوامل الدعم المناسبة والتي تساعد على تدعيم واستقرار الوضع الاقتصادى للبلاد والذى تضرر بشكل كبير من الجائحة ، كغيرها من دول العالم ، وليس فقط القطاع المصرفي ، بل جميع قطاعات الدولة للتكاتف معا لتخطى تباعات هذا الوباء.

مجالات البحث المستقبلية:

يرى الباحث فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التـى يمكـن أن تشكل أساسا لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلى :

١- تقييم كفاية رأس المال ضمن النموذج المقترح في البنوك التجارية .
٢- القياس الكمي لآثار المخاطر البنكية المختلفة التي تواجه البنوك التجارية فى مصر

مراجـــــع البحـــــث

أولاً : المراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي المصري،(٢٠٠٨)، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري".

- تقارير البنك المركزي المصري , ٢٠١٩ , مخاطر التركز الائتماني وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازلIII .

-العقيلي، ليلى محروس، وعبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (٢٠١٥)، أثر إدارة وحوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الأزمة المالية: دراسة تطبيقية على البنوك العربية"، مجلة البحوث المحاسبية كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول.

- دينا كمال عبد السلام على حسن , اثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية : دراسة تطبيقية , مجلة البحوث المحاسبية , جامعة طنطا – كلية التجارة – العدد الثاني – دارة المنظومة , ٢٠١٩.

- المليجي، هشام حسن عواد، الصايغ، عماد حسن محمد،(٢٠١٢)،" مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل: III دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الرابع.

-الميهي، رمضان عبد الحميد، (٢٠١٥)،" القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد (١٩)، العدد الثالث.

-العيسي على ,ضيف الله محمد الهادي , مهارات العبيدي " إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق " IFRS9" , مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الشهيد خمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , مجلد ١ , عدد ١ , دار المنظومة , ديسمبر ٢٠١٩.

- سهام، زرقان، الطاهر، دربوش محمد،(٢٠١٧)، دور وكالات التصنيف الائتماني في حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات لجنة بازل ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر (٣)، المجلد (١٠)، العدد الثالث.

- صقر، محمد علي، وأحمد، هادي محمد، (٢٠١٠)، إدارة المخاطر في المصارف التجارية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٢)، العدد الثالث.

- عز الدين، ياسمين عبد الوهاب السيد ،(٢٠١٧)، أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا.

- عبد القادر حوة , اثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية فى القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي , مجلة أفاق للعلوم , جامعة زيان عاشور الجلفة , العدد ١٦ , دار المنظومة ٢٠١٩

- غنيم, محمود رجب يسن (٢٠١٧)، اثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتى للتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح : دراسة ميدانية وتجريبية في بيئة الأعمال السعودية ، مجلة البحوث المحاسبة كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول .

- محمد إيمان على عبد الوهاب، (٢٠١٩)، القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء اتفاقية بازل (lll) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) : دراسة تطبيقية " مجلة البحوث المالية والتجارية , كلية التجارة جامعة بورسعيد , العدد الأول .

- مني جبار محمد , صفوان قصيم عبد الحليم , إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية فى ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية – الأدوات المالية IFRS ٩ . على الخصائص النوعية, مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع, كلية الإمارات للعلوم التربوية , العدد ٤٩ , دار المنظومة ٢٠٢٠

- محمد المهدي الأمير محمد, الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية (ifrs9) على أنظمة المعلومات المصرفية , جامعة عين شمس – كلية التجارة –قسم المحاسبة والمراجعة , الفكر المحاسبي , مج ٢٣ , ع ٢ , دار المنظومة , ٢٠١٩

- محمد موسي على شحاتة , انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية فى ضوء التوافق بين معيار (IFRS9)ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية " مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية " المجلة العلمية للدراسات المحاسبية , جامعة قناة السويس , كلية التجارة , العدد الأول , دار المنظومة , ٢٠١٩

- محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم، (٢٠١٧)،" دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطلوبة واختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات دراسة تطبيقية". رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة بني سويف.

- نبيل عبد الرءوف ابراهيم , التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار المال رأس كفاية منظور من عليه المترتبة والآثار IFRS ٩ : النظامي دراسة تطبيقية , المجلة المصرية للدراسات التجارية , مجلد ٤٢ , العدد ٢ , كلية التجارة , جامعة المنصورة , دار المنظومة ٢٠١٨

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

- Abou-El-sood.,H.(2017)." Corporate governance Structure and capital adequacy: implications to bank risk taking. ***International Journal of Managerial Finance.*** 13(2).

-Abraham, S. and Cox, P. (2007). "Analysing the determinants of narrative risk information in UK FTSE 100 annual reports". ***British Accounting Review***. 39 (3).

-Albrahimi Albianm,"Loan Loss Provisioning and Market Discipline: Evidence from the IFRS 9 Adoption www.ssrn.com (March 2020)

- Alejandro Buesa, Francisco Javier, Población García And Javier Tarancón Measuring The Procyclicality Of Impairment Accounting Regimes: A Comparison Bet ween IFRS 9 And Us GAAP, www.ssrn.com,2020

- Ariella Felita Vashti' Banking vs COVID-19', www.ssrn.com April 10, 2020

- Arndt Gerrit Kund Daniel Rugilo, Assessing the Implications of IFRS 9 on Financial Stability
using BankStress Tests', www.ssrn.com March 22, 2019

- Asger Lau Andersen Emil Toft Hansen Niels Johannesen Adam Sheridan," Consumer Responses to the COVID-19 Crisis: Evidence from Bank Account Transaction Data',"
www.ssrn.com, May 19, 2020-Begley, T.A., Purnanandam, A. and Zheng, K. (2017). "The strategic under-reporting of bank risk". ***The Review of Financial Studies***. 30 (10).
- Basel Committee on Banking Supervision, 2018, Instructions for Basel II monitoring, Bank for International Settlements.
-Basel Committee on Banking Supervision, 2018, Results of the Basel II monitoring exercise for German institutions, Bank for International Settlements.
-Basel Committee on Banking Supervision (2019). "Minimum capital requirements for market risk".available at www.bis.org/bcbs/publ/d457.htm (accessed 1 March 2019).
- Bert Loudis& Ben Ranish" CECL and the Credit Cycle" www.ssrn.com, May 30, 2019.
-Beltratti, A. and Stulz, R.M. (2012). "The credit crisis around the globe: why did some banks perform better?". ***Journal of Financial Economics***. 105(1).
-Boora,K., and Jangra,K.(2019)."Preparedness level of Indian public sector banks for implementation of Basel III An empirical investigation". ***Managerial Finance.***45(2).
-Briem, C., and Wald,A.(2018)."Implementing third-party assurance in integrated reporting companies' motivation and auditors' role". ***Accounting Auditing and Accountability Journal*** .31(5):1461-1485.
- Begoña Giner& Araceli "Mora Bank Loan Loss Accounting and its Contracting Effects: The New Expected Loss Models", www.ssrn.com, November 2018.
-Ben S. Meiselmany, Stefan Nagelz, "Judging Banks' Risk by the Proots They Report" www.ssrn.com, February12,2018
-Bipasha Barua, Suborna Barua,"COVID-19 implications for banks: The case

of an emerging economy with a weak finance system" www.ssrn.com, 20 Jul 2020
Charles M. C. Lee, Yanruo Wang& Qinlin

-Charitou,M.(2019)." Determinants of the Capital Adequacy of U.S Financial Institutions". ***International Finance and Banking***. 6(1)

-Chernykn, L. and Cole, R.(2015)." How should we measure bank capital adequacy for triggering Promot Corrective Action? A (simple) proposal". ***Journal of Financial Stability***. 20.

-Chockalingam,A., Dabadghao,S., and Soetekouw,R.(2018)."Strategic risk, banks, and Basel III: estimating economic capital requirements". ***The Journal of Risk Finance***.19(3).

-Cotter, J., Lokman, N. and Najah, M.M. (2011). "Voluntary disclosure research: which theory is relevant?". ***Journal of Theoretical Accounting Research***. 6 (2).

- Dieter Hessa And Martin Huettemannb," Predicting Bankruptc Via Cross-Sectional Earnings Forecasts" www.ssrn.com, February 2019.

-Elamer, A., Ntim,C., Abdou,H., Owusu,A., Elmagrhi,M., and Ibrahim, A.(2020). "Are bank risk disclosures information? Evidence from debt markets". ***International Journal of Finance and Economics***.

-Elbadry,A.(2018)." Bank's financial stability and risk management". ***Journal of Islamic Accounting and Business Research***. 9(2):119-137.

-Engelbrecht,L., Yasseen,Y., and Omarjee,I.(2018)." The role of the internal audit function in integrated reporting: a developing economy perspective". ***MeditariAccountancy Research***. 26(4).

-Erkens, D.H., Hung, M. and Matos, P. (2012). "Corporate governance in the 2007-2008 financial crisis: evidence from financial institutions worldwide". ***Journal of Corporate Finance***. 18 (2).

- First- Time Application Effects on European Banks" Balance Sheets, www.ssrn.com,01/10/2019

-Gal,G., and Akisik,O.(2019)." The impact of Internal control, external assurance, and integrated reports on market value". ***Corporate Social Responsibility andEnvironmental Management***..

-Goldstein, I., and L. Yang, (2019). "Good disclosure, bad disclosure". ***Journal of Financial Economics.*** 1,.

-Harris, M., and A. Raviv. (2014). "How to get banks to take less risk and disclose bad news". ***Journal of Financial Intermediation.*** 23.

-Hassan, M.K. (2009). "UAE corporations-specific characteristics and level of risk disclosure". ***Managerial Auditing Journal***. 29 (4).

-Jamali,A.(2020)." Modeling effects of banking regulations and supervisory practices on capital adequacy state transition in developing countries". ***Journal of Financial Regulation and Compliance***. 28(1.

- Jannis Bischof, Christian Laux& Christian Leuz" Accounting for Financial Stability: Bank Disclosure and Loss Recognition in the Financial Crisis, www.ssrn .com, July 2020

-jiri Witzany, Stressing of Migration Matrices for IFRS 9 and ICAAP Calculations, www.ssrn.com,2020-Kilic,M., and Kuzey,C.(2018)." Assessingcurrent company reports according to theIIRC integrated reporting framework". ***Meditari Accountancy Research***. 26(2).

-Kuang, Y. F., & Qin, B. (2013). "Credit ratings and CEO risk taking incentives". ***Contemporary Accounting Research***. 30(4).

-Kuranchie-Pong,L.,Bokpin,G., and Andoh.(2016)." Empirical evidence on disclosure and risk-taking of banks in Ghana". ***Journal of Financial Regulation and Compliance***. 24(2).

-Liao,Y.(2013)." The impact of fair-value –accounting on relevance of capital adequacy ratios evidence from Taiwan". ***Managerial Finance***. 39(2)

- Mahmoud Fatouh," Robert Bockand Jamal Ouenniche(Impact of IFRS 9 on the cost of funding of banks in Europe" Staff Working, www.ssrn.com, January 2020-Maroun,W.(2019)." Does external assurance contribute to higer quality integrated". ***Journal of Accounting and Public Policy***. 38(4).

- Manisha & Kaveri Hans, 2018, Basel II and Its Implementation, International Journal of Management IJM.

-Nahar, S., Azim, M., Jubb, C. (2016). "The determinants of risk disclosure by banking institutions Evidence from Bangladesh. ***Asian Review of Accounting***. 24 (4).

-Nahar,S., Azim,M.,Hossain,M.(2020)."Risk disclosure and risk governance characteristics: evidence from a developing economy". ***International Journal of Accounting and Information Management***.Vol. ahead-of-print No. ahead-of- print.https://doi

org.sdl.idm.oclc.org/10.1108/IJAIM-07-2019-0083 Download as .RIS

-Oliveira,J., Rodrigues,L. and Craig,R.(2011)."Voluntary risk reporting to enhance institutional and organizational legitimacy Evidence from Portuguese banks". ***Journal of Financial Regulationand Compliance***. 19(3).

- Rimmy E. Tomy,"Threat of Entry and the Use of Discretion in Banks' Financial Reporting" www.ssrn.com, June 27, 2018

-Polizzi, S. and Scannella, E. (2020). "An empirical investigation into market risk disclosure: is there room to improve for Italian banks?". ***Journal of Financial Regulation and Compliance***, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JFRC-05-2019-0060.

-Schwert, M., (2018). "Bank capital and lending relationships". ***The Journal of Finance***. 73,.

-Tarullo, D. K.,(2010). "***Lessons from the crisis stress tests, Keynote speech presented at the Federal Reserve Board International Research Forum on Monetary Policy***". Washington, DC.

-Wei,L., Li,G., Li,J., and Zhu,X.(2019)."Bank risk aggregation with forward-looking textual risk disclosures". ***North American Journal of Economics and Finance***.50(1).

- Z.Compensation and Debt Contracts, www.ssrn.com, September 27, 2019Zelenyuk,N., Faff,R., and Pathan,S.(2019)."Size-conditioned mandatory capital adequacy disclosure and bank intermediation". ***Accounting and Finance***

الملاحق

ملحق رقم (١)

جامعة أسوان - كلية التجارة

قسم المحاسبة

قائمة إستقصاء

سعادة الأستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد,,,,

يقوم الباحث بإعداد بحث علمي بعنوان " نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار. دراسة نظرية تطبيقية "

مع زيادة الإهتمام بضرورة التعرف على موقف البنوك التجارية فى البيئة المصرية كأحد اقتصاديات الدول الناشئة من القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وإستكشاف أهم ما يواجه هذا الإفصاح من مشكلات وتحديات , بالإضافة الى محاولة طرح بعض الجوانب التى قد تساهم فى تحسين القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال فى ضوء متطلبات بازل (٣).

لذلك إتجهت الأبحاث العلمية فى الآونة الأخيرة نحو البحث عن نموذج للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطمبات بازل(٣) ، ومن المتوقع أن يكون هناك طلب على تطبيق هذا النموذج في بيئة العمل المصرفى المصرية في الفترة القادمة. ويقوم البحث على أساس وجود تداخل وتشابك بين أداء البنوك التجارية المصرية ووكفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة مما يترتب علية زيادة كفاءة وفعالية عملية التقرير المالى فى البنوك التجارية خاصة فى ظل تداعيات جائحة كورونا.وزيادة القدرة على مواجهه المخاطر بدعم من قرارات البنك المركزى . وهناك إهتمام كبير فى الدول المتقدمة بالدور الذى يمكن أن تؤديه عملية القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل ٣ , إلا أن هذا الدور لم يلق الإهتمام الكافي فى البلدان العربية بعد تراجع القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للقطاع المصرفى لتصل إلى ١٩٪ نهاية مارس ٢٠٢١ بعد أن كانت ١٩،٥٪ عام ٢٠٢٠ (حسب تقرير مؤشرات السلامة المالية الصادر عن المركزى المصرى), لذا تأتى هذه الدراسة بهدف التعرف على دور القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية وفقاً لمتطمبات بازل(٣) فى زيادة الثقة والمصداقية فى القوائم المالية المنشورة والتحوط من أى مخاطر على مستوى قاعدة رأس المال أو فى أدوات البنوك الإستثمارية والتمويلية .

لذلك يحاول الباحث من خلال هذه القائمة التعرف على وجهة نظر سيادتكم فى هذا المجال , حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج والباحث إذ يقدر لكم تعاونكم بالإجابة على أسئلة الواردة بالقائمة المرفقة , علما بأن نتائج البحث سوف تكون تحت طلب سيادتكم فى أى وقت إذا رغبتم فى ذلك.

ويشكر الباحث لسيادتكم تعاونكم الصادق معه واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي , ويعتذر على ما قد يسببه لكم من مشقة وتضحية بجزء ثمين من وقتكم لاستيفاء القائمة المرفقة , داعيا المولى عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

أسأل الله العظيم أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح ،،،

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير,,,,

أسئلة قائمة الاستقصاء

وضع علامة (√) أمام درجة الاتفاق التى تعبر عن رأيكم :

رقم السؤال	درجة الموافقة / السؤال	موافق تماما (٥)	موافق (٤)	غير محدد أو محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق على الإطلاق (١)
(١)	من وجهة نظركم: هل ترون أنه يوجد نموذج عام منهجي ومعتمد من مجلس الإدارة لقياس وإدارة المخاطر ؟					
(٢)	**تسعى الإدارة إلى** إخضاع نموذج المخاطر لعملية تقييم دورية ورقابة داخلية فعالة ومراجعة شاملة **:** (١/٢) لتحقيق أهداف خاصة بها. (٢/٢) لتحقيق متطلبات الإستمرارية عند تقديم كل أو بعض أنشطة البنك . (٣/٢) لتحقيق توقعات المحللين الماليين والمستثمرين. (٤/٢) لوضع آلية لتعريف وقياس ومراقبة ورقابة المخاطر. (٥/٢)لإخضاعالسياسات والإجراءات لعملية مراجعة دورية ومستقلة. (٦/٢) أخرى(أذكرها من فضلك).					
(٣)	**تلجأ إدارة البنك إلى إيجاد إجراءات معتمدة ومحدثة ومطبقة لقياس وإدارة كل نوع من المخاطر على مستوي المنتجات والأنشطةوالعمليات والأنظمة القائمة والجديدة عن طريق:** (١/٣) وضع نموذج عام ومعتمد من مجلس الإدارة والإدارة العليا لقياس وإدارة المخاطر. (٢/٣) تقييم دوري ورقابة داخلية فعالة ومراجعة شاملة لهذا النموذج المقترح . (٤/٣) أن يتضمن النموذج المقترح آلية لتحديد وتعريف وقياس ومراقبة ورقابة المخاطر					

	(٥/٣) إستخدام التقدير الشخصي فى بعض الأمور الخاصة بتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والفصل بين الإختصاصات. (٦/٣)إستغلال المرونة المتاحة فى المبادئ المحاسبية وتعدد بدائل السياسات المحاسبية فى تعريف وتحديد وتقييم ومتابعة ورقابة وتخفيف المخاطر. (٧/٣)إستخدام أسلوب هيكلة العمليات من خلال تعديل أو إعادة صياغة العقود والاتفاقيات بما يحقق أهدافها. (٨/٣) تطبيق المعيار المحاسبى الجديد مبكراً قبل الموعد الإلزامي له (٩/٣)أخرى (من فضلك أذكرها).					
(٤)	**ممارسات إدارة البنوك التجارية نتيجة عدم الإلتزام بمقررات لجنة بازل III ينجم عنها آثار سلبية عديدة من أهمها:** (١/٤) تخفيض قيمة البنك. (٢/٤) عدم وجود قاعدة بيانات لتحديد وتعريف وتقييم مخاطر (الائتمان – السوق – التشغيل) المتأصلة فى جميع المنتجات والأنشطة. (٣/٤) عدم وجود قاعدة بيانات لمراقبة جودة ومكونات المحفظة الائتمانية. .					
	(٤/٤) قصور قياس وتحديد مستوي المخاطر المقبولة Risk Appetite لكل منتج ونشاط وعملية.. (٦/٤)أخرى (من فضلك أذكرها).					
(٥)	يمكن للبنك التجارى أن يقوم بإعداد نموذج معتمد لحصر وتعريف وقياس وتصنيف المخاطر السوقية الموروثة والمتأصلة والملازمة والمتبقية فى المنتجات والأنشطة والعمليات القائمة والجديدة من خلال قيامه بالأنشطة التالية: (١/٥) ضرورة وجود نظام للمعلومات الائتمانية يتضمن البيانات عن المنح الائتماني أو التعديل أو التجديد للعملاء. (٢/٥) ضرورة وجود قاعدة بيانات للحدود الائتمانية الشاملة على مستوي المقترضين والأطراف المقابلة.					

	(٣/٥) دراسة وتقييم مستوى تأهيل المراجع ومدى كفاية الموارد المتاحة لديه لأداء مهامه. (٤/٥) الشفافية التى تظهرها متطلبات الإفصاح الموسعة المتعلقة بالنموذج المقترح. (٥/٥) مراجعة ومراقبة التقارير والإفصاحات الرقابية المجمعة الدورية ومدى صلاحية وكفاية مبالغ الخسائر المتوقعة المبلغ عنها. (٦/٥) وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والانشطة الاقتصادية ككل. (٧/٥) التغيرات على جودة المحاسبة من حيث الزيادة في التحفظ، سواء المشروط وغير المشروط، الناجم عن المعايير، وكذلك التأثير على كفاءة التعاقد وإدارة الأرباح، و تقديم معلومات عن المخاطر على القروض كوسيلة لزيادة انضباط السوق. (٨/٥) معالجة معلومات عدم التماثل في العلاقة بين البنك التجارى والمقرض. (٩/٥) إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبنى معايير المحاسبة الدولية وبيان تأثير خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تلك المعايير على الخصائص النوعية ، مما يسفر عن معلومات مفيدة لأسواق رأس المال ويساهم في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك التجارية . (١٠/٥)التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلى. (١١/٥)أخرى(من فضلك أذكرها).				
(٦)	**تمارس** المتطلبات اللازمة لبازل III **من** خلال: (١/٦) كفاية رأس المال حيث يعتبر حاجز واقى يمنع تسرب الخسائر الى الودائع فكلما زاد رأس مال البنك عن الحد الادنى للكفاية كلما إزدادت قدرته على تحمل الخسائر وتجنب الازمات المالية،والتأكيد على فكرة					

	أن البنوك يجب أن تمتلك احتياطيات كبيرة من حيث رأس المال والسيولة للبقاء على قيد الحياة خلال انكماش د راماتيكي آخر، حيث ستظل بعض البنوك تحت ضغط هائل للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة بسبب أزمة الوباء المستمرة (٢/٦) زيادة كبيرة فى المخاطر النظامية حيث ترجع نقاط الضعف المتزايدة للمخاطر النظامية في النظام المصرفي إلى ثلاثة أسباب، مخاطر السيولة بسبب التباطؤ الاقتصادي، والتحمل المالي، وانخفاض الوصول إلى أسواق رأس المال بسبب انخفاض التصنيف الائتماني المحتمل. (٣/٦) تفاقم وضع القروض المتعثرة والانخفاض في جميع الأبعاد الثلاثة(قيمة الشركة، وكفاية رأس المال، ودخل الفائدة) بشكل أكبر عند زيادة معدل القروض المتعثرة ، وتُظهر النتائج أيضا أن زيادة 10 ٪ من معدل القروض المتعثرة قد تجبر كفاية رأس المال لجميع البنوك على التقليل من الحد الأدنى لمتطلباتBASEL-III . (٤/٦)تدعيم القدرات التنافسية للبنك التجارى. (٥/٦) ضرورة الإفصاح بصورة تفصيلية عن المخصصات بأنواعها المختلفة . (٦/٦) ضرورة الإفصاح عن الاسلوب المستخدم لقياس المخاطر (٧/٦) ضرورة الإفصاح عن التعرض وفقاً لخطوط الأعمال والأنشطة والقطاعات والعملات. (٨/٦) التحقق من ملائمة وكفاية نظام الرقابة الداخلية. (٩/٦) التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. (١٠/٦)أخرى(من فضلك أذكرها).					
(٧)	**يمكن للنموذج المقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار أن يساهم بدرجة مقبولة توفير أساليب وأدوات تساعد على تقييم مدى**					

	القدرة على إستمرار البنك التجارى من خلال قيامه بما يلى: (١/٧) العمل مع مجلس الإدارة فى إختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير والقوائم المالية. (٢/٧) التأكد من أن السياسات المحاسبية تتفق مع الإصدارات المهنية بما يدعم ويعزز التوصية بإنشاء جمعية مهنية رسمية لدعم الإلتزام بمقررات بازل . (٣/٧) التأكد من أن البنك يتابع التطورات فى المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية، بما يمكنه من وضع إطار لتطبيق مقررات بازل . (٤/٧) حث الجامعات والجهات المسئولة عن تخطيط التعليم المحاسبى فى مصر من إدراج مقررات بازل كأداة لزيادة كفاءة وفعالية عملية القياس والإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية. (٥/٧) حث السلطة التشريعية على إصدار قانون لتفعيل منظومة الرقابة على البنوك التجارية من خلال البنك المركزى المنوط به وضع السياسة النقدية بما يساهم فى زيادة كفاءة وفعالية أداء البنوك التجارية. (٦/٧) مراجعة التقارير والقوائم المالية السنوية والمرحلية قبل موافاة الجهات الرقابية بها. (٧/٧)أخرى(من فضلك أذكرها).					
(٨)	**يمكن للنموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار المشاركة فى عمليات إدارة المخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية من خلال قيامها بما يلى:** (١/٨) تحديد المخاطر التى يمكن أن تؤثر فى التقارير المالية. (٢/٨) تقييم فعالية إدارة المخاطر فى البنك التجارى. (٣/٨) دراسة تقارير الإدارة المتعلقة بالاستجابة للمخاطر.					

	(٤/٨) إستنتاج وجود شك جوهرى حول قدرة البنك التجارى على الإستمرار. (٥/٨) أخرى(من فضلك أذكرها).					
(٩)	**يمكن للنموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار دعم آليات حوكمة البنوك التجارية من خلال قيامه بالأنشطة التالية:** (١/٩) التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية والتقارير المالية التى تعزز تقريرلجنة Uutteman. (٢/٩)المساهمة فى الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته. (٣/٩) التأكد من عدم وجود تضارب فى المصالح ينتج عنه قيام البنك بعقد صفقات أو عقود مع أطراف ذوى العلاقة. (٤/٩)الحد من التقارير المالية الاحتيالية , مما يزيد من وموثوقية ومصداقية القوائم المالية ويتفق مع تقريرلجنة Treadway - الأمريكى وهو تقرير الجنة الوطنية عن التقارير المالية الإحتيالية. (٥/٩)التحقق من مدى التزام البنك التجارى بالقوانين واللوائح المنظمة لأعماله بما يتسق مع تقرير لجنة COSO– الخاص بإدارة المخاطر_ إطار متكامل . (٦/٩)الإشراف على أعمال المراجعةالداخلية والخارجية ومناقشة نتائجها.					

ملحق رقم (٢) تقرير الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر :

تقرير الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر
Capital Adequacy and Risk Management Report
يتضمن تقرير الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر الذي تقدمه البنوك لأصحاب المصالح طبقاً لمتطلبات بازل(٣)العديد من البنود والنماذج الفنية والتي قد تختلف في تناولها حسب طبيعة معاملات كل بنك، ولكن من أهم العناصر الأساسية التى يتضمنها هذا التقرير ما يلي:
١-نطاق التقرير :Scope of the report بتضمن التعريف بالبنك، والشركات التابعة له، وهيكل الملكية، ومتطلبات إعداد التقرير طبقاً لمتطلبات البنك المركزي ومتطلبات لجنة بازل (٣) وفقاً لكل من: الركيزة الأولى: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، الركيزة الثانية: عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي، والركيزة الثالثة: الضباط السوق.
٢-هيكل رأس المال :Capital Structure يتم تقسيم رأس المال للأغراض التنظيمية إلى فئتين رئيسيتين هما: المستوي الأول: يشمل رأس المال المدفوع، والاحتياطيات (بخلاف احتياطيات إعادة التقييم)، والأرباح المتبقية المدققة. أما المستوى الثاني: يشمل رأس المال بعد الاستبعادات منه كما هو محدد في القواعد الاحترازية.
٣-كفاية رأس المال :Capital Adequacy تعبر عن الحد الأدنى لرأس المال كمورد ضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة الناشئة عن المحاضر الكامنة في معاملات البنك وهو ما يدعم قدرة البنك على الاستمرار كمنشاة قائمة وتتضمن كل من نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي، وتحليل سيناريوهات المخاطر واختبارات الضغوط.
٤- إدارة المخاطر :Risk Management وتعتمد على ثقافة المخاطر داخل البنك والتي من شأنها تعزيز المساءلة والمسئولية وتشمل الإجراءات والبرامج التي تم إعدادها لمواجهة الخسائر غير المتوقعة وتحليل أثر هذه المخاطر على سوق المال وتشمل: نطاق إدارة المخاطر: تضم إستراتيجية وعمليات إدارة المخاطر، هيكل تنظيم وظائف المخاطر، ومقدار المخاطر التي قد يكون البنك على الاستعداد لتحملها.
مخاطر الائتمان: هي المخاطر الناتجة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها (يشمل التقرير نبذة عنها، وتصنيفات الوكالات الخارجية لتصنيف مخاطر الائتمان، والتوزيع الجغرافي للتعرض
للخطر, وإجراءات تخفيف هذه المخاطر). مخاطر السوق : تشير الى الخسائر نتيجة تحركات أسعار السوق وتغيير الصرف وكذلك تغيير أسعار الأسهم، (يشمل التقرير نبذة عنها، ومخاطر العملة، ومخاطر الاستثمار في الأسهم، ومتطلبات رأس المال لمواجهة تلك المخاطر، واختبارات الضغوط) المخاطر التشغيلية: تشير إلى الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن العمليات الداخلية عبر الكافية أو عدم كفاءة الأشخاص أو الأنظمة (يشمل التقرير التقييم الذاتي للمخاطر، والضوابط والمؤشرات الرئيسية للمخاطر وإدارة البيانات وإدارة واستمرارية الأعمال وإسناد الأعمال لجهات خارجية)، مخاطر السيولة: تشير إلى عدم كفاية النقد المتاح للوفاء بالتزامات البنك التنظيمية أو التشغيلية،(يشمل التقرير إدارة مخاطر السيولة، احتياطيات السيولة، ومقاييس ونسب الخطر , خطة تمويل الطوارئ).

A proposed model for the measurement and disclosure of capital adequacy and related risk management in commercial banks to assess the ability to continue - an applied theoretical study

Dr. Alaa Ahmed Ibrahim Rizk
sabulnasr@gmail.com

Abstract

The current study aims to identify the position of commercial banks in the Egyptian environment as one of the economies of emerging countries regarding measurement and disclosure of capital adequacy and management of related risks and to explore the most important problems and challenges facing this disclosure, in addition to trying to present some aspects that may contribute to improving measurement and disclosure on capital adequacy in light of Basel III requirements.

The researcher concluded by analyzing some previous accounting studies, reports and annual financial statements published for commercial banks in Egypt, to the weakness of the measurement process and disclosure of capital adequacy and the complexity of disclosure requirements, and that their preparation requires a high technical level in addition to the overlap and repetition of information on capital adequacy And the related risks between the supplementary clarifications, the management's comment and discussion, and the disclosure report for the pillar (3), as well as the insufficient interest in disclosing the qualitative information of the related risks, in addition to that the regulatory requirements for measurement and risk disclosure still need further improvements and based on that The importance of coordination between the three media for disclosure is clear so that they include qualitative and descriptive information that complements each other, as well as limiting the repetition of information between these media, in addition to the importance of establishing a technical supervisory body that focuses on creating an appropriate control environment for the banking sector, and providing a set of clear guidelines regarding the disclosure policy of adequacy Capital management and related risks and their follow-up, as it is clear the importance of

commercial banks' adoption of the integrated business report, As well as the application of good practices of governance and stress tests in risk management, and the development of plans for financing contingency and addressing liquidity risks in the short and long term.

The results of the study provide useful indications for each of the banks and the regulatory bodies regarding the coordination between the regulatory requirements for measurement and disclosure of capital adequacy.

key words:

Measuring capital adequacy, capital adequacy disclosure, risk management, Basel III requirements, the third pillar disclosure report, the integrated business report, professional assurance, and Egyptian commercial banks.